الجمهورية اللبنانية
المجلس الإقتصادي والإجتماعي

لجنَة القَضايا الاقتِصاديَّة العامَّة

وَرَقَة عَمَل

إجراءاتٌ فَوريَّة وتَوَجُّهاتٌ على المَدى المُتَوَسِّط

26 أيلول 2018

لا تُشَكِّل هَذِهِ الوَرَقَة بَرنامَجاً اقتِصاديّاً – اجتِماعيّاً مُتَكامِلاً، بَلّ هيَ رِزمَةٌ مِن الإجراءات الفَوريَّة والقَصيرة الأَمَد وتَوَجُّهاتٌ اقتِصاديَّة واجتِماعِيَّة على المَدى المُتَوَسِّط، تَهدِف إلى تَحفيزِ النُموّ الاقتِصادي العادِل والمُستَدام.

الفَهْـــرَس

مُـلَـخَّـــص تَـنـفـيـــذي (صَفحَـــة 3 إلـــى 10)

تَـمـهـيـــــد (صَفحَـــة 11 إلـــى 14)

الـتَـحَـديّـــات والأهـــداف الأسـاسيَّـــة Challenges & Main Objectives (صَفحَـــة 15 إلـــى 18)

الفَصـــل الأوّل : الأولَويّـــات الاقتِصـــاديَّـــة وخطّـــة العَمَـــل الفَـوريَّـــة
Economic Priorities & Immediate Action Plan

المِحـوَر الأوّل : تَحريـــك عَجَلَـــة الاقتِصـــاد الوَطنـــي (صَفحَـــة 20 إلـــى 22)
Economic Stimulus Measures

المِحوَر الثانـــي : قِطاعـــات الخَدَمـات العامَّـة والموارِد الطبيعيَّـة (صَفحَـــة 23 إلـــى 27)
Public Services & National Resources

المِحوَر الثالِـث : تَعزيـــز شَبَكـــات الحِمايَـــة الاجتِماعـيَّـــة (صَفحَـــة 28 إلـــى 30)
Enhancing Social Safety Nets

المِحوَر الرابِـــع : الماليَّـــة العامَّـــة وتَفعيـــل الإدارة (صَفحَـــة 31 إلـــى 33)
Strengthening Public Finance & Administration

الفَصـــل الثـانـي : التَوجُّهـــات والسياســات الاقتِصاديَّـــة والاجتِماعيَّـــة على المَـــدى المُتَوَسّـــط
Mid Term Socio-Economic Guidelines & Policies

المِحـوَر الأوّل : تَطويـــر بيئَـــة الأعمال وتَحفيـــز النُمـوّ المُستَـدام (صَفحَـــة 35 إلـــى 42)
Business Climate & Sustainable Growth

المِحوَر الثانـــي : تَحديث بُنيَـــة وإطـــار الماليَّة العامَّـــة على المَـدى المُتَوَسِّـط
(صَفحَـــة 43 إلـــى 50)
Reforming Public Finance Structure & Framework

المِحوَر الثالِـــث : تَحديث وتَـفـعيـــل البُنـــى التَحـتـيَّـــة (صَفحَـــة 51 و52)
Modernizing Infrastructure

المِحوَر الرابِـــع : تَوسيع مَفهـــوم الحمايَـــة الاجتِمـاعـيَّـــة (صَفحَـــة 53 إلـــى 56)
Promoting Welfare State

مُـلـحَــق رقـم 1: **لائِحــة بالـقـوانيــن المُحَفِّـزة للاقتِصـاد، المُقتَـرح إقـرارُهـا أو تعديلُهـا** (صَفحَــة 57 إلـى 59)

مُـلـحَــق رقـم 2: **تَـطَــوُّر إجمـالــي النـاتِـج المَحَلّــي وإجمـالـي الدَيـن العــام** (صَفحَـــة 60 إلــى 62)

(سـينـاريــو أســـــاس وسـيـنــاريــو واقِـعـــي وسـيـنــاريــو تـفـاؤلـــي)

مُـلـحَــق رقـم 3: **رسـوم بيـانيَّـــة** (صَفحَـــة 63 إلـى 65)

مُـلَـخَّـــــص تَـنـفـيـــــــذي

Executive Summary

عَقَـدَتْ لَجنَـــة القضـايـــا الاقتِصـاديَّـــة العـامَّـــة منـــذ أوائـــل 2018، سِلسِـلَة إجتِماعـات بِرِئاسَـة الأسـتاذ منصـور بطـيش، بُغيـة الإعـــدادِ للـوَرَقَـــة الاقتِصاديّـــة والاجتماعيّـــة، واضِعـةً نُصـــبَ عَينَيهـا ضَـرورَةَ تَحريـــكِ عَجَلَـــةِ الاقتِصـــاد الوَطَنـــي (عِبـرَ اتّخـاذِ إجـــراءات فَورِيَّـــة تُعيـدُ الحَيَويّـــة إلَيـــه)، وصَـــــوغِ تَوَجُّـهـــاتٍ وسياســـاتٍ اقتِصـاديَّـــة واجتماعيَّـــة علـــى المَـــدى المُتَـوَسِّـــط، مُشـــدِّدةً علـــى تَطويـــرِ بيئـــةِ الأعمـــال وتَحْفيـزِ النُّمـــو المُستَـــدام.

تَلحَـظُ الوَرَقَـــة نِقاطـــاً عَديـــدة إلـتَـقَـــى حَولَهـا الأعضـاءُ مُـمَـثِـلـيـن تيّـاراتٍ سياسيّـــة وشَـرائِح مُتَعَـدِّدَة مِـن النَسـيج الـوَطني، تَشَـاركوا المَسؤوليَّـــة الوطنيَّـــة، ويَتَطَلّـــعون إلـــى أن تُصـــبِحَ جُـــزءاً مِـــن مَشـــــروعٍ نَهضَـــــويٍّ يَحظـــــى بِموافَقـــــةِ مُـختَـلِـــف المُكَـــوِّنـــــات اللبنانيَّـــــة.

يُعانـــي الاقتِصـادُ الـوَطَني مِـــن اختِـــلالات بُنيَـويَّـــة تفاقمـــت مـــع السنيـــن ومِـــن الانعِكاســـاتِ السَلبيَّـــة للحَـــرب فـــي سوريـــا المُـنـدَلِعَـــة مُنـــذُ العَـــام 2011، مَـــع تَوافُـــدِ حَـوالـي مليـــون ونِصـــف مليـــون لاجِـــىءٍ إلـــى لبنـــان، كمـــا يَدفَـــع ثَمـــنَ الأوَضـــاع الاقتصاديّـــة والأمنيَّـــة المُتَرَديَّـــة فـــي المِنطَقـــة بِشَكـــلٍ عـــام. وإذا مـــا أضَفْنـــا إلـــى هَـــذِهِ العَوامِـــل قِلَّـــة الثِقَـــة الداخِليَّـــة وضُعْـــفَ الطَلَـــب، نَجِـــدُ أنَّ الحَالـــة الاقتِصاديَّـــة قَـــد وَصَلَـــت إلـــى مَرحَلَـــةٍ حَسَّاسَـــة، خاصَّـــة فـــي ظِـــلِّ هَشاشَـــةِ الإستِثمـــارِ الداخِلـــي العـــام والخـــاص وضُمـورِ الإستِهـــلاك وتَـــراجُـــعِ الصـــادِرات Exports.

لَـــن تُشبِـــه عَجَلَـــةُ النُمـــوّ الاقتِصـادي فـــي المَرحَلَـــة المُقبِلَـــة مـــا حَصَـل فـــي العـام 2008، إذْ تَعـــودُ أسـبابُ النُمـــوّ آنَـــذاك وبِشَكـــلٍ رئيســـيٍّ إلـــى عَوامِـــل خارِجيَّـــة أهَمُّهـــا الأزمـــة الماليّـــة العَالميَّـــة، لُجـوءُ الرّساميـل والوَدائِـع إلـى لبنـان، الهَجمَـة علـى السـوقِ العَقـاري، وارتِفـاعُ أَسعـار النَفـط، فـي حيـن أنَّ العَـودةَ المُرتَقَبَـة إلـــى مُستَـــوى عـــالٍ مِـــنَ النُمـــوّ حاليّـــاً تَعتَمِـد بِشَكـــلٍ أساســيّ علـــى تَـنفيـــذِ إصلاحـــاتٍ بُنيَويَّـــة Structural Reforms علـــى الصَعيدَيـــن الاقتصـــادي والمالـــي والإداري.

مِـــن هَـــذا المُنطَلَـــق، وَضَـعتْ لجنـــة القضـايـــا الاقتِصـاديَّـــة العـامَّـــة فـــي المجلـس الاقتِصـــادي والاجتِماعـــي، وَرَقـــةَ عَمَـــلٍ إقتِصاديَّـــة ذاتَ أبْعـــادٍ اجتماعِيَّـــة وتَنمويَّـــة، تَأخـــذُ بِالاعتِبـــارِ مُعالجَـــةَ هُمـــومِ النـــاس وتحقيـــقَ آمالِهِـــم وتَطلُّعاتِـهـم، وتَـــأمينَ نُمـــوٍّ مُستَـــدامٍ لاقتِصـــادٍ حَقيقـــيٍ مُؤَنْسَـــن يَرتكـزُ أوَّلاً علـــى الإنتـــاج.

كمـا وَضَـعَت فـي سُلَّـمِ أولَويّـاتِـها إعـادة الثِقـة والأمَـل إلـى اللُّبنانيّـين واللُّبنانيّـات.

فَتَراجُـعُ الإنتـاجِ لَيسَ قَـدَراً،
وإرتِفـاعُ الدَيـنِ لَيـسَ حَتمـيّـاً،
والهُجـرَةُ لَيسَـتْ مَصيـراً،

فَهَذِه جَميعُها، نتائـجُ خَيـاراتٍ يُمكِـنُ مُراجعتُهـا، ومَسـاراتٍ يُفتَـرَضُ تَصحيحُهـا ليَعـودَ الأمَـلُ ويـزدَهـرَ الاقتِصـاد وتَتَحَقَّـقَ الرفاهيّـة لِمُختَلِـف شَرائـح المُجتَمَـع.

لا يَتَحَقّـقُ الإستِقـرار الاجتِماعـي والمالـي علـى المَـدَيَيـن المُتَوَسِّـط والبَعيـد مـا لَـم يَترافَـق نُمـوُّ الناتِـج المَحَلـي GDP Growth مـع جُملـة عَوامِـل أَبرَزُهـا:

- تشجيـعُ الاستِثمـار،
- تأميـنُ بيئـةٍ تنافُسيَّـة لا يَطغـى عليهـا الإحتِكـار،
- رَفـعُ المُستَـوى العِلمـي، مـع التَركيـز علـى الأبحـاثِ وعُلـومِ المُستَقبَـل،
- تَطـويرُ المناطِـقِ النائيـة وتِلـك البَعيـدة عـن العاصِمة وتَجهيـزُها بالبُنـى التَحتيّـةِ الـلازِمـة.

تَـرتَكِـزُ النَظـرَةُ الاقتِصاديَّـة والاجتِماعيَّـة فـي هَـذِهِ الـورقَـة عَلـى التَـوَجُّهـاتِ التاليَـة:

- تَوسيـعُ قاعِـدَةِ الاقتِصـادِ الـوَطَني وحَجْمِـهِ، بِمـا يَسمَـحُ بإعـادةِ تَكويـنِ الطَبَقـة المُتَوسِّطـة وتَوزيـعِ فُـرَصِ العَمَـل ومَجـالاتِ الإنتـاج علـى أكبَـرِ شَريحـةٍ مِـن المُـواطِنيـن، كمـا يَسمَـحُ بزيـادة الصـادرات Exports وبتخفيـضِ حَجـمِ الـواردات Imports خاصـةً الإستِهلاكيّـة،
- تَأميـنُ شَبَكـات الأمـان الاجتِماعـي (ضَمان الشَيخوخَة، نِظام تَقـاعُـد، صِحّة، مُكافَحَـة الفَقـر) وضَمـان جودَتِهـا وزيـادة مَردوديَتِهـا بِسعـرٍ تَكلِفَـة مُعتَـدِل،
- الإستِثمـارُ بفَعاليّـة فـي التَعليـم ونَوعيَّـةِ التَربيـة وفـي جودَتِهِمـا،
- إصـلاحُ القَضـاء وتَعزيـزُ استِقلاليَّتِـه وزيـادة فعاليَّتِـه،

- إزالـةُ التعديّـات علـى الأمـلاك العامَّـة وإداراتِهـا بشكـلٍ فَعّـال لِصالِـح الدَّولـة والمُواطِـن،
- المُحافَظَـةُ علـى التُـراث الوَطَنـي والبيئَـة وحِمايَـةُ الطَبيعـة،
- استِثمـارُ المَـوارِد الطبيعيّـة مِن أُصـولٍ ومَوجـوداتٍ لِصالِـحِ الأجيـالِ الحاضِـرَة والمُقبِلَـة،
- توفيـرُ البيئَـة الاستِثماريَّـة والبُنيَـة التمويليَّـة، مـع تَنويـعٍ لمَنظومَتِهـا.

لتحقيـقِ هَـذِهِ الأهداف، تَدعو الوَرَقَة إلى القيـام بإصلاحـاتٍ هَيكليَّـة تَهـدُف إلـى زيـادةِ القُـدُرات الإنتـاجيَّـة للاقتِصـاد وتَخفيـضِ الكُلفَـة، مـا يُـؤَدّي إلـى مـا يلـي:

- رَفـعُ حَجـمِ إجمالـي النـاتِـج المَحَلّـي GDP والنـاتِـج المُحتَمَـل Potential Output، واستِطـراداً زيـادة النُمـوّ الاقتِصـادي الحَقيقـي تدريجيّـاً Real GDP Growth مِـن حَوالـي 1,7 ٪ خِـلال العـام 2018 إلـى حَوالـي 2,9 ٪ بحُلـول العام 2022 فَيَنخَفِـض تَدريجيّـاً حَجـمُ الدّيـنِ العـام نِسبَـةً لِحجـمِ النـاتِـج المحلّـي، وبالتالـي زيـادة النُمـوّ الاقتِصـادي الإسمـي Nominal GDP من حَوالـي 5,1٪ خِـلال العـام الحالـي 2018 إلـى حَوالـي 7٪ بحلـول العـام 2022 (يُراجَـع سيناريـو واقِعي صفحـة 61).
- خَـلْقُ وَظـائِـف جَديدة فـي مُـختَـلِـف المناطِـق، ضِمنَ سياسَة الإنماء المُتوازِن.
- تَخفيـضٌ مُتَـدَرِّجٌ للعَجـزِ الكبيـر فـي الميـزان التِّجـاري Trade Deficit.
- وبالتَالـي، تَخفيـضٌ مُتَـدَرِّج للعَجـز فـي الحِسـاب الجَـاري Current Account Deficit.

للوصـولِ إلـى هَـذِهِ الأهـداف، يَجـب:

أَوَّلاً : تَحديـثُ بُنيَـة وإطـار الماليَّـة العامَّـة علـى المَـدى المُتَوَسِّـط

1. **تَطـويـر بُنيَـة حِسـابـات الخَزينَـة بِمـا يَتَـلاءَم مَـع المُقتَضَيـات الاقتِصاديَّـة والمـاليَّـة الحَديثَـة.**

2. **اعتِمـاد سياسَـةٍ مـاليّـة Fiscal Policy مَبنيَّـة علـى مـا يَلـي:**

- لَجْمُ تَنامي الدَين العام Gross Public Debt (الناتِج بِشَكلٍ أساسي عَن عَجزِ الكَهرَباء وخِدمةِ الدَين وضُعْفِ إيرادات الخَزينَة) بِما يَنعَكِسُ تَخفيضاً في العَجز المالي Fiscal Deficit، وفي نِسبَة هذا العَجز لإجمالي الناتِج المَحَلّي GDP،
- تَخفيضٌ تَدريجّيٌ للعَجز في الميزانِ التِّجاري Trade Deficit، الذي يَنعَكِس سَلباً على الحِساب الجاري Current Account، وبالتالي على صافي ميزان المَدفوعات Balance of Payment (المُتَمثِّل في تَغيير المَوجودات الخارجيَّة الصافيَة).

وعَلَيهِ، فإنَّ الأهدافَ الأساسيَّة للإصلاحاتِ الماليَّة على المَدى المُتَوَسِّط هيَ:

- تخفيضُ حَجمِ إجمالي الدَين العام GPD نِسبَةً لِحَجم الاقتِصاد GDP
- إعادةُ التَوازنِ إلى حِسابات مؤسَّسَة كَهرباء لبنان ضِمنَ فَترَة لا تَتَعدَّى العام 2022
- رَفعُ مُستَوى التَحصيلِ الضَّريبي، بحَيث تزداد إيرادات الدَّولَة CGR نِسبَةً لإجمالي الناتِج المَحَلّي GDP تَدريجيّاً من 19,2٪ عام 2016 و 21,7٪ عام 2017 إلى حَوالي 28,5٪ عام 2022. عِلماً بأنَّ مُتَوَسِّط هَذِهِ النِسبَة بَلَغَ 26٪ لَدى الدُوَل مُتَوسِّطة الدَّخل من الشريحَة العُليا المُشابِهَة لِلبنان Upper Middle Income وبَلَغَ 28٪ لَدى الدُوَل Non OECD عالِيَة الدَّخل.

- خَفضُ نِسبَةِ خِدمَة الدَين العام لِمُجمَل إيرادات الخَزينة:

Public Debt Service / Central Government

تدريجياً من 45٪ بِنهايَة العام 2017
إلى حَوالي 33٪ بِنهايَة العام 2022

- خَفضُ نِسبَةِ حَجم الدَين العام لإجمالي الناتِج المَحَلّي:

Gross Public Debt / Gross Domestic Product

من 149٪ بِنهايَة العام 2017
إلى حَوالي 147٪ بِنهايَة العام 2022

- تَحقيقُ فائِضٍ أوّلي Primary Surplus يَزدادُ حَجمُهُ تَدريجيّاً لِيوازي :

Primary Deficit / GDP

من 2,8٪ مِن إجمالي الناتِج المَحَلّي بِنهايَة العام 2017

إلى حَوالي 4,8٪ مِن إجمالي الناتِج المَحَلّي خِلال العام 2022

- لِلوصولِ إلى تَخفيضِ نِسبَةِ العَجزِ المالي لإجمالي الناتِج المَحَلّي:

Fiscal Deficit / GDP

مِن 7٪ مِن إجمالي الناتِج المَحَلّي خِلال العام 2017
إلى حَوالي 4,5٪ مِن إجمالي الناتِج المَحَلّي خِلال العام 2022

3. اعتِماد سياسَة نَقديَّة Monetary Policy تَدعَم النُمّو والاقتِصادِ الحَقيقي وتُساهِم بتحقيق الإستِقرار في الأسعار

تَدعو الوَرَقةُ الاقتصاديّة الى الاستِمرار بِسياسَةِ ثَبات سِعر صَرف العُمْلَةِ الوَطنيَّة بالتوازي مع القيامِ بالإصلاحاتِ الهَيكَليَّة والماليَّة الضَروريَّة التي تُعَزّز الثِقَة بالعُمْلَة المَحليَّة، وبالتالي الحَدّ من اتِّخاذِ إجراءاتٍ استِثنائيَّة مُكلِفَة لتأمين ثَبات سِعرِ الصَرف.

- إنَّ المُباشَرَةَ بتَصويبِ وَضعِ الماليَّة العامّة تَدفَع إلى اتِّباعِ سياسَةٍ نَقديَّة تَلجُم التَضَخُّم وتُحفِّز النُموّ الاقتِصادي من خِلال تَشجيعِ وتَمويلِ الاستِثمار الحَقيقي،
- يَجبُ في هذا الإطار خَفضَ مُعَدَّلاتِ الفوائِد المَدينَة Debtor Interest Rates على الليرة اللبنانيّة والدولار الأميركي لتَحفيزِ الإقراض ذات الكُلفَة المَحدودَة للقِطاعات الاقتصاديّة المُنتِجَة.

4. إصلاحُ النِّظام الضَّريبيّ Tax Policy

تَدعو الوَرَقةُ إلى إصلاح السياسَة الضريبيَّة فَتَكونَ أكثرَ عَدلاً وإنصافاً، وذلك مِن خِلالِ ما يَلي:

- إعادَةُ النَظَرِ بهَيكَلَةِ تَركيبَةِ "الضَّرائِب المُباشَرَة مُقابِل الضَّرائِب غَير المُباشَرَة"، بِحَيث تَنخَفِضُ **نِسبَة** الضَّرائِب غَير المُباشَرة Indirect Revenues (أي تِلكَ التي تَطالُ جَميع الفِئات الاقتِصاديَّة والاجتِماعيَّة بِمَعزِلٍ عَن مَداخيلِها) مِن مُجمَل إيرادات الخَزينَة، مقابِل رَفعِ نِسبَة الضَّرائِب المُباشَرَة Direct Revenues المُحَصَّلَة مِن مُجمَل الإيرادات من خِلال لجم التهرُّب الضَّريبيّ بشكلٍ عام (لم تَتَخَطّى 33٪ مِن مُجمَل مَداخيل الخزينَة عام 2017 ولم تُمثِّل أكثر من 7٪ من إجمالي الناتِج المَحلّي GDP) وجبايَة الضَّرائِب

من القطاعات التي تَعمَل بصورة غير مُنَظَّمَة أو بصورة مَكتومَة.

- تَحسينُ الالتِزامِ والتَحصيل الضَّريبي بُغيَة زيادة نِسبَة إيرادات الدَّولَة لإجمالي النَاتِجِ المَحَلّي تَدريجيّاً مِن 19,2٪ عام 2016 و21,7٪ عام 2017 إلى حَوالَي 28,5٪ عام 2022 عِلماً بأنّ المُعَدَّلات في الدُوَل المُتَطَوّرَة OECD Countries هيَ بِحُدود 32,4٪ كَمُعَدَّل وَسَطي وتَصِل إلى 44,89٪ في فَرَنسا. التأكيد في هَذا الإطار على أن لا يَتَضَمَّن الإصلاح الضَّريبي زيادات في الضَّرائِب غَير المُباشَرة، بما يُساهِم بِتَسريع وَتيرة التَصحيح الضَّريبي الهادِف الى تَخفيضِ الضَّرائِب عن كاهِلِ الطَبَقات غَير المُقْتَدِرَة لصالحِ الضَّرائِب المُباشَرَة المُعتَدِلَة نِسبيّاً والتي تَطال بِشَكلٍ أساسي الأرباح المُحَقَّقَة.

ثانياً : تَطويرُ بيئَةِ الأعمال وتَحفيز النُمُوّ الإقتِصادي المُستَدام

تُعاني بيئَة الأعمال من صُعوباتٍ ذات طابَعٍ إداري بَحت (مِهَل طَويلة للإستِحصال على تَراخيص البِناء، ولإدخال البضائع عِبرَ الحُدود، بِمَعزَلٍ عن الظروف الإقتصاديّة التي قَد تكون إيجابيَّة أو سَلبيَّة).

تَطرحُ الوَرَقَةِ خُطَطاً عَمَليَّة لتَحفيزِ النُمُوّ في عالَم الأعمال على المَدَيَين المُتوسِّط والبَعيد:

- تبسيطُ المُعامَلاتِ الضروريَّة لإنشاء شَرِكة،
- مُراجَعَةُ الشُروطِ العَمَليَّة لإصدار تَراخيص البِناء،
- إنشاءُ وِحدةٍ للقُروض Credit Bureau أو توسيعُ مَفهومِ سِجلِّ المَعلومات عن المُقتَرِضين Credit Registry (مَركَزِيَّة المخاطِر)،
- تَشجيعُ الإستِثمار في رُؤوسِ الأموال عِبرَ حِمايَةِ حُقوقِ الأقليَّة Minority Interest،
- إعادةُ النَظَر بالإجراءاتِ الحاليَّة للتَصدير وللإستيراد (بحيث تنجَز المُعامَلات خِلال يومٍ واحد أو يومَين).

ثالثـــاً : تَحديـــثُ وتَفعيـــلُ البُنـــى التَحتيَّـــة Infrastructure (عِبـرَ)

- تَطويـرُ شَبكَـةِ المواصَلات علـى مَساحـةِ أرض لبنـان: إنشـاءُ شَبَكَـة قِطارات شَمـالاً وجَنوبـاً وبِقاعـاً مـع الإعتِمـاد علـى الـ BOT وبالشَراكَـة بَيْـنَ القِطاعَيـن العـام والخـاص، تَطويـرُ وتَوسيـعُ شَبَكَـةِ الطُـرُق، تَحديـثُ وسائِـل النَقـل العـام ...
- تَوسيـعُ مطـارِ رفيـق الحَريري الدولـي والبَحـث بـإنشـاءِ فـرعٍ لـه فـي البقـاع أو فـي الشَمـال.
- إنجـازُ إصلاحِ قِطـاع الكَهرَبـاء بِشَكـلٍ عـام ومُؤَسَّسَـة كَهرَبـاء لبنـان بِشَكـلٍ خـاص تَدريجيًّا خِلال فَتـرة لا تَتَعدّى عام 2022 (ثـلاث إلـى أربَـع سنـوات).
- المُباشَـرَةُ باستِخـراج النَفط والغـاز دونَ إبطـاء وخِلال فَتـرَة سنَتَيـن إلى ثـلاث سَنَـوات.
- إستكمالُ تَطبيـق السياسات والخُطَط المُتعَلِّقَـة بقِطـاع الميـاه والصَـرف الصِحّـي، وإنجـازُ المَشاريـع المَلحوظَـة (بما فيها استِكمالُ تَحديثِ الشَبَكات وبِناءُ خَزّاناتٍ إضافيَّة للمياه، واستِكمالُ تَشييدِ السُدود، وإنجازُ كافّةِ مشاريع الصَرف الصِحّي)، وحمايـةُ الأنهُرِ والمَجـاري المـائيَّـة والأحـواض التابعـة لها.
- إطـلاقُ مَشروعَـي لينـــور (ضاحيَة بَيروت الشماليَّة) وإليسـار (ضاحيَة بَيروت الجنوبيَّة).
- وضـعُ سياسَـةٍ بيئيَّـة والشُـروعُ فـي مُكافَحـةِ الجَرائِـمِ ضِـدَّ البيئَـة وفي استِصـلاحِ الأراضـي التـي تَشـوَّهَـت نَتيجَـة المَـرامِـل والكَسَّـارات.

رابعـــاً : تَوسيـعُ مَفهـومِ الحِمايـة الاجتماعيّـةِ (عِبـرَ)

- تَطبيـق أُسُس إعـلان مُنَظَّمَـة العَمَـل الدوليَّـة بشـأن العَـدالـة الاجتماعيَّـة مِـن أجـل عَـولَمَـة عـادِلَـة والـذي اعتمدتـه المُنَظَّمَـة بالإجمـاع فـي إجتماعهـا بتاريـخ 10 حـزيـران 2008 الـذي كـان لبنـان مُشـارِكـاً فيـه.
- تَطـويـرُ قـانـونَـي العَمَـل والضَمـان الاجتِماعـي.
- تَوسيع شَرائـح المُستَفيديـن مـن الحِمايَـة الاجتِماعيَّـة علـى أن تستَرشـد الدولَـة بِتَوصيَـة مُنَظَّمَـة العَمَـل الدوليَّـة رقـم 202 الصـادِرَة عـام 2012 بشـأن الأرضيّـات الوَطَنيَّـة للحمايَـة الاجتِماعيَّة، بُغيَـة ضَمـان وصول جميع المواطنين إلى خدمات الحمايَة

الاجتِماعيَّـة وتَصديـــق الحكومة على الاتـفـاقـيَّـة ١٠٢ الصـادِرَة عـن المُنَظَّمَـة عـام 1955 بشـأن المَعـاييـــر الـدُنيا للضَمان الاجتِماعـــــي.

- تقديـمُ تَحفيـزاتٍ ضَـريبيّة لأصـحاب العَمَـل الّـذين يُقدِّمـون لأُجَرائِهـم تَقديمـات اجتماعيَّـة تَـفـــوقُ تِلـكَ المَنصـوصِ عَنهـا فـي قـانونَي العَمَـــل والضَمـان الاجتِماعي.
- تصـحيحُ الأجـورِ بشَكـلٍ دوري ورَفـع الحـدّ الأدنـى للأجـور وَفـــقَ مؤشّـرات ثابتـة صـادرة عـن مَراجِـع مَوثوقـة ومُسـتَقِلَّة ومِنهـا لَجنَـة المؤَشِّـر ومُديريَّـة الإحصـاء المركـزي واسـتِناداً لمَعـايير دَوليَّـة تَضَـع حَـدّاً للخِلافـات بَـين أصحابِ العَمَـل والعُمّـال فـي هـذا الشـأن.
- ربـطُ قيمَـةِ التَعويضـات العائِلـيَّـة للأُجَـراء بالحَـدِّ الأدنـى للأُجـور.
- تَفعيـلُ دَورِ المُؤَسَّسَـة الوَطَنيَّـة للإستِخـدام.
- تَحسيـنُ مُستَـوى التَعليـمِ فـي المَـدارِس والجامِعـات والمَعـاهِد المُتَخصِّصَـة، ونَـوعيَّتِـه، وتأمينُـه بِشَكـلٍ عـادلٍ ومُتَـوازنٍ فـي كافَّـةِ المَناطِـقِ اللُّبنانيَّـة.

تَـمـهـيـــــــد

دَخَـلَـــتْ المُـــؤَشِـــرات المَـالـيَّـــة والاقتِصـاديَّـة فـي لـبنـان مَرحَـلـــةً جَـديـــدة حَسّـاسَـة بِـــدءاً مِـــنَ العـــام 2015، فـالاقتِـصـــادُ الـوَطَـنـــي:

- يُعـانـــي مِـــن الانعِكـاســات السَـلـبيَّـــة المُتَـعـــدِّدَة للحَـرب فـي سوريـــا، المُـنـدَلِـعَـــة مُـنـــذُ العَـــام 2011، مَـع تَـوافُـــدِ حَـــوالي مليـــون ونِصـــف مليـــون لاجِـــيءٍ إلـــى لـبنـــان،
- يَـدفَـــعُ ثَمـــنَ الأوَضـــاع الاقتِصاديَّـة والأمنيَّـة المُتَـرَديَّـة فـي المِنطَـقـــة بِشَكـلٍ عـــام.

واذا مـــا أضَـفْنـــا إلـــى هَـذِهِ العَـوامِـل قِلَّـــة الثِـقَـــة الـداخِـليّـــة وضُعْـفْ الطَـلَـــب، نَجِـــدُ أنَّ الحَـالـة الاقتِصاديّـة علـى تَـراجُـــع، خـاصَّـة فـي ظِـــلِّ هَشاشَـة الاستِثمـار الداخِلـي العـام والخـاص وضُمـورِ الاستِهـــلاك وتَـراجُـــعِ الصـــادِرات.

لقـد بَلَغَـت نِسبَـــةُ النُمـــوّ الحقـيـقـي لإجمـالـي النَـاتِـــج المَحَـلّـــي GDP Real Growth حَوالـي 1,7٪ خِـلال كـلٍّ مـن عـامَـي 2016 و2017، ومـنَ المُتَوقَّـع أن تبقـى علـى نفس الوتيرة خِـلال العام 2018 مَـــع أرجَحـيَّـــة انطِـلاق العَجَلـــة الاقتصـاديَّـــة فـــي العَـــام 2019 عَقِـب تشكيل الحكومـة، إذْ أنَّ عِـــدَّة أشهُـــر تَـفـصِـــلُ عـــادةً مـــا بَيْـنَ اتِّخـــاذِ قَـــرارٍ اقتِـصـــادي ووَضعـــهِ قَـيْـــدَ التَطبيـــق.

فـــي هَـــذا الإطـــار، يُفتَـــرَض عَـــدَمُ رَفْـــعِ تَـــوَقُّعـــات المُـواطِنيـــن فَـــوقَ الحَـــدِّ المَعقـــول، عِـلمـــاً بِـــأنَّ إنتِخـــابَ رئيســـاً للجمهوريَّـــة اللُّبنـانيَّـة مُـنـذُ حَوالـي السَنَتَين وإقرارَ موازنَتَي 2017 و2018 وإجـــراء إنتِخـابـات نـيـابيَّـــة في أيّار 2018 علـــى أسـاسِ قـانـونٍ

جديد ومِن ثَمَّ تَشكيل حُكومَة سُمِّيَت "حكومة إعادة الثِقة"، أعادوا الأمَل إلى الفَعَاليَّات الاقتِصاديّة، والناشِطين في القِطاعات المُختَلِفة مِن لبنانِيّين وأجانِب، ويُرجى تَكريسُ هَذِهِ الثِقَة بتشكيلِ الحُكومة قَريباً.

لَكِنَّ عَجَلَةَ النُموّ الاقتِصادي في المَرحَلَة المُقبِلَة لَن تُشبِه ما حَصَل في العام 2008، إذْ تَعودُ أسبابُ النُموّ آنَذاك وبِشَكلٍ رئيسيٍّ، إلى عَوامِل خارِجيَّة أهَمُّها:

- أزمةٌ ماليَّة واقتِصاديَّة عَالميَّة
- لُجوءُ الرّساميل والوَدائِع إلى لبنان
- هَجْمةٌ على السوق العَقاري
- إرتِفاعُ أَسعار النَفط ...

في حين أنَّ العَودةَ المُرتَقَبَة إلى مُستَوى عالٍ مِنَ النُموّ، يَعتَمِدُ بِشَكلٍ أساسيٍّ على تَنفيذِ إصلاحاتٍ بُنيَويَّة Structural Reforms على الصَعيدَين الاقتِصادي والمالي.

مِن هَذا المُنطَلَق، أصبَحَ لِزاماً وَضعُ خُطَّةَ عَمَلٍ اقتِصاديَّةٍ ماليَّةٍ مُتَكامِلةٍ ذاتِ أبْعادٍ اجتماعِيَّة وتَنمويَّة، تَأخُذُ بِالاعتِبار:

- مُعالجَةَ هُمومِ الناس وتحقيقَ آمالِهم وتَطلُّعاتِهم،
- وَضعَ أسُسٍ مَتينةٍ لِتَحقيقِ نُموٍّ مُستَدام لاقتِصادٍ حَقيقيٍ مُؤنْسَن، يَعتَمِدُ أوَّلاً على الإنتاج،
- الحِرصَ عَلى حمايةِ حُقوقِ الدَولة والمواطنين في آن، ضِمنَ القَوانين والأنظِمة المَرعيَّة الإجراء،
- المُوازَنَةَ بَيْنَ المُبادَرةِ الفَرديَّةِ والمُؤسّساتيَّةِ مِن جِهة، وبَيْنَ دَورِ الدَولَة العَصريَّة في تأمين المناخ والشروط الملائِمَة لعمَل النِظام الاقتِصاديّ الحُرّ من جهة أُخرى، وذلكَ عِبرَ:

. اعتِمـــادِ التَشـريعـــات اللازمَـة وتَطـويـرِهـــا،

. وتعـزيـــز الأطُـــر الرَقابيَّـــة وأنظمتهـــا بمـــا يَحفَـــظُ حَـــقَّ الـدَولَـــةِ والمـواطِـــنِ فـــي آنٍ،

. وتـأميـــنِ المُـنـافَـسَـــة الحُـــرَّة والعـــادِلَـــة.

إنَّ تَطَـــوّرَ إجمـالـــي النـاتِـــج المَحَلّـــي GDP ونِسبَتَـــهُ لِعَـــدَدِ السُكّـــان GDP per Capita يُشَكِّـــلان مُجتَمِعَيـــن، أحـد المَعـاييـــر الأساسيَّـــة ضِمـنَ رؤيتِنـــا الاقتِصاديَّـة الاجتماعيَّـة، لكِـن دون اختِـــزال مَعـاييـــر أُخـــرى أســاسـيَّـــة، أصبَحَـت مُعتَمَـــدَة فـي مـؤَسَّـســـاتٍ مُتَخصِّصَـــة دَوليَّـة. مِـنْ أهـمِّ تِـــلـكَ المَعـاييـــر:

- جُـودَةُ الاقـتِـصـــاد Economy Quality
- بيئَـةُ الأَعـمـــال Business Environment
- الحَـوكَـمَـــة Governance
- الـتَـربيَـــة Education
- الصِحَّـــة Health
- السَـلامَـــة والأَمـــن Safety & Security
- الحُـريَّـــة الشَخصيَّـــة Personal Freedom
- رأس المـــال الاجتِـمـاعـــي Social Capital
- البيئَـة الطَـبيـعيَّـة Natural Environment

إنَّ هَـــذِهِ المَعاييـــرَ التِسعَـــة أَعـــلاه ، يُفتَـرَض أن تُشَـكِّلَ مُرتَكَـــزاً لخُطَّـــةِ عَـمَـــلٍ مُتَـكـامِـلـــةٍ فـــي سَبيـــلِ إعـــادةِ بِنـــاءِ الـدَّولَـــةِ ومُـؤَسَّـسـاتِـهـــا علـــى أُسُـــسِ الحَـــقِّ والـقـانـــون، وتَـوَجُّهـــاً لِـدَعـمِ كُـــلِّ مـــا يُـطَـــوِّر الاقتِـصـــاد الوَطـنـي، بِمـــا يـؤَمِّـــنُ

الحَـــدَّ الأدنـــى مـــن العَـــدالَـــــة الاجتِـمـاعِيَّـــــة بِمُـواكبـــــةِ الإستِـــدامَـــــة البـيـئيَّـــــة للاقتِصـــادِ الحَـقـيـقـــي المُنتِـــج والمؤَنسَـن.

إنَّ تَـحـقـيـــقَ مُـعَـــدَّلاتٍ مُـرتَـفِـعَـــةٍ مِـــنَ الـنُـمـــوِّ الاقـتِـصـــادي المُستَـدام ضَـــروريٌّ لـتـأمـيـــنِ الـرَخـــاءَ الاقتِصـــادي. لكِـنَّ الإستِـقـــرارَ الاجتِـماعـي والمالـي علـى المَـدى البَعيـد لا يَتَحَقّـــق مـــا لَـــم يَتـــرافَـــق النُمـــوُّ الاقتِصـــادي وتَحديـداً إجمـالـــي النـاتِـــج المَحَلّـــي GDP Growth مـــع جُملَـــة عـــوامـــل أبـرزُهـــا:

- تـوفيـــرُ بيـئَـــةٍ اقتِصاديَّـــة سَليمَـــة لإطـــلاقِ المُبـــادَرة الفَـــرديَّـــة وتشجيعِ الاستِثـمـــار،
- تـأميـــنُ بيئـــة تنافُسيَّـــة سَليمـــة لا يَطغـــى عليهـا الإحتِكـــار،
- المُحـافَظَـــةُ علـــى البيئـــة والصِحَّـــة العامّـــة،
- رَفـــعُ المُستَـــوى العِلمـي للمَـدارس والجـامِعـات، مـع التَركيـز علـى الأبحـــاثِ وعُـلـــومِ المُستَقبَـــل،
- تـــرشـيـــقُ الإدارةِ وتـفعيلُـهـــا،
- تـأميـــنُ الاستـقـــرارِ السيـاســي والـبيـئـــي والاجتِـمـاعـــي وتَحصينُـهُ.

بالإضافَـــةِ إلـى مـا تَـقَـــدَّم، فـإنَّ تَطويـــرَ المنـاطِـــقِ البَعيـدة وتَجـهيـزَهـــا بـالبُنَـــى التَحتيّـــة اللازِمـــة (للتَحفيـــز علـــى إنشـــاءِ الشَّركـــات علـــى مسـاحَـــة أرضِ الوَطَـــن وتَسهيـــل عَمَـلِـهـــا، ولِخَـلْـــقِ وَظـائِـــف جَـديـــدَة):

- يَسمَـــحُ بتعميم النَشـــاط الاقتِصـادي علـى أكبـــرِ شَـريحَـــة مِـــنَ المواطِنيـــن وعلـــى أوسَـــعِ المَنـاطِـــق اللُّبنـانيَّـــة، ويَقـــودُ إلـى الحَـــدِّ مِـــن الهُجـــرَةِ الداخِليّـــة (إلـــى المُـــدن والبَـلـــدات السـاحِلـيَّـــة) أو إلـــى الخـــارِج.

- كما يَسمَحُ بِصَهْرِ المواطِنين وبتَوزيعٍ عادلٍ لإجمالي الناتِج المَحَلّي، وبمُساهَمَةِ مُختَلِف الفِئات الاجتِماعيَّة والمناطِق اللُّبنانيَّة في خَلقِ الثَروَةِ والإفادَة مِنها على السَّواء.

التَحَدّيات والأهداف الأساسيَّة Challenges & Main Objectives

يُواجِهُ الاقتِصادُ اللُّبناني ثَلاثَةَ أَنواعٍ مِن التَحَدِّيات الأساسيَّة:

تَحَدّيات ناجِمَة عن العَوامِل الظَرفيَّة Circumstantial Factors وأبرزُها:

- أَزْمَةُ النَازِحين السوريّين.
- البِطءُ في إنْجازُ مَشاريع استِخراج النَفط والغاز.
- التَوفيقُ بَيْنَ الظروف المَحليَّة ومُراعاةُ القَوانين والأنظِمة العَالميَّة.
- تَراجُعُ قِيمَة التَحويلات المالِيَّة إلى لبنان.
- انخِفاضُ نِسبَة النُموّ الاقتِصادي GDP Growth .

تَحَدّيات ناجِمَة عن الضُعفِ البُنيَوي Structural Weaknesses وأبرزُها:

- عَدَمُ القُدرَة عَلى توفير فُرَصِ عَمَلٍ جَديدة بالحَجم الكافي لتلبيَة الطَلَب.
- العَجْزُ الكبير في الميزان التِّجاري Trade Deficit ، نتيجة حجم الإستيراد Imports مُقابل تَضاؤل حَجم التَصدير Exports.
- العَجْزُ المُتَمادي في الحِساب الجاري Current Account .
- إرتفاعُ قيمَة العَجْزِ المالي Fiscal Deficit.

- ثِقَلُ الدَين العَام Public Debt على الاقتِصاد، وبالتالي على النُموّ وعلى بُنيَة الفوائِد في السوق المَحليَّة.
- إرتفاعُ حَجم الدُيون الخَاصّة والالتِزامات المُتَرَتِّبَة على القِطاع الخاص (أُسَر Retail + شَرِكات Corporate & SMEs).
- الضُعفُ البُنيَوي وعَدَم الشفافيّة في ميزانيّات العَديد من الشَّرِكات الكُبرى Corporate والمؤَسَّسات المُتَوَسِّطة والصَغيرة الحَجم SMEs.
- ضُعفُ مُستَوى الخَدَمات العامّة: (بُنيَة تَحتِيَّة، خَدَمات أَساسيَّة، وشَبَكات أَمان اجْتِماعي).

تَحَدّيات ناجِمَة عن الحَوْكَمَة Governance وأبرزُها:

- مُحاولاتُ عَدَمِ الإلتِزام الدائِم بالدُستور والقَوانين المَرعيَّة الإجراء.
- الحاجَةُ إلى تَقوِيةِ أجْهِزَة الدَولَة ومَلءِ الشَواغِر بِأخْتِصاصِيّين مَهَرَة.
- الحاجَةُ إلى تَعْزيز الهَيئاتِ الرقَابِيَّة وتَفعيلُ دَورِها.
- الحاجَةُ إلى ضَبْط إدارة المَاليَّة العامّة (المُوازَنة، حِسابَات الدَولَة، الإحْصَاءات).
- الفَسادُ المُستَشري في الإدارة وضُعفُ أَداء الدَوَلَة.

الأهـــداف الأساسيَّـــة Main Objectives

تَرتَكِـــزُ النَظـــرَةُ الاقتِصـــاديَّـــة والاجتِمـــاعيَّـــة Social Economic Vision فـــي هَـذِهِ الوَرَقَـــة، عَلـــى التَوَجُّهـــاتِ التـــاليَـــة:

- تَـوسيـــعُ قـــاعِـــدَة الاقتِـصـــادِ الـوَطَـنـــي وحَجْـــمِـــه، بِـمـــا يَـسـمَـــحُ بـإعـــادةِ تَكويـــنِ الطَـبَـقـــة المُـتَـوسِّـطـــة وتَـــوزيـــعِ فُـــرَصِ العَـمَـــل ومَجـــالاتِ الإنتـــاج علـــى أكبَـــرِ شَـــريحـــةٍ مِـــن المُـــواطِنيـــن.
- تَـوفـيـــرُ البُنيَـــة الاقتصاديَّـــة الضَروريَّـــة لتَحقيـــق الانتِعـــاش الاقتِصـــادي المُستَـــدام.
- تَأميـنُ شَـبَـكـات الأمـــان الاجتِمـاعـي (ضَمـــان اجتِماعـي، ضَمـان الشَيخوخَـة، نِظـام تَـقـاعُـد، تَعليـم، صِحّـة، مُكافَحَـة الفَقـر) وضَمـان جودَتِهـا وزيـادة مَردوديتـهـا بِسعـرٍ تَكلِفَـــةٍ مُعتَـــدِل.
- إصلاحُ القَضـــاء وتَعـزيـــزُ استِـقـلالـيَّـتِـه وزيـــادة فعـالـيَّـتِـــه، كنُقطَـــةِ عُـبـــورٍ إلـــى تَحسيـــنِ عَمـــلِ مُـؤَسَّسـات الـدَّولَـــة، وكضَمـــانـــةٍ للاستِثمـــار المَحَلّـــي والأَجنَبـــي فـــي المَنـاطِـــق اللُّبنـانيَّـة كـافَّـــةً.
- إزالـــةُ العَقَبـــات التـــي تَحـــولُ دونَ تَطـويـــرِ الاقتِصـــاد وتَفعيلِـــه، كالفَسـاد والمُنـافَسـة غَيـــر المَشـروعَـــة، والعـــوائِـــق الاداريَّـــة، والبُـــطءِ لـــدى المَحاكِـــم وسِـــواهـــا.
- إزالـــةُ التعديّـــات على الأمـــلاك العـامَّـــة، وإدارتُهـــا بشكـلٍ فعّـــال لِصالِـــح الـدَّولـــة والمُـواطِـــن.
- المُحـافَظَـــةُ علـــى الثُـــراث الـوَطـنـــي.
- المُحـافَـظَـــةُ على البيئَـــة وحِمـايَـــةُ الطَبيعـــة.
- استِثمـــارُ المَـــوارِد الطَبيعيّـــة مِـــن أُصـــولٍ ومَـوجـــوداتٍ لِصـالِـــحِ الأجيـــالِ الحـاضِـــرَة والمُـقبِلَـــة.

- الالـتِـــــزامُ بـالشَـراكَـــــة بَيْـنَ القِطــاعَيــن العـــام والخـــاص PPP فـــي مَشـاريـــع بُنـــى تَحتيَّـــة ذاتَ طـابَـعٍ استـراتيجـيّ، استِنـاداً إلـى القـانـون رقـم 48 تاريـخ 7 أيلـول 2017 لاسيَّمـــا فـــي المجـــالات التـاليـــة:
  - الكَـهـرَبـــاء بمـــا فيـهـــا الطـاقـــَّة المُتَـجـــدِّدَة،
  - النَـفـــط والغـــاز،
  - النقـــل بِمـــا فيـــه شَـبَـكَـــة قِـطـــارات،
  - الميـــاه بِمـــا فيـهـــا السُـــدود، والصَـرف الصِحّـي،
  - تِكـنـولـوجـيـــــا المَعلـــومـــات بمـــا فيـهـــا الاتِّصـــالات...

- تـــوفـيـــرُ البيئَـــة الاستِـثـمـاريَّـــة والبُنيَـــة التمويـليَّـــة، مـــع تَنـــويـــعٍ لمَنظـومَـتِهـــا، مِـــن خِـــلال مـا يَلـي:
  - تَـوسيـــعُ نَشـــاط بـورصَـــة بَيـــروت،
  - حَـــثُّ الشَّرِكـات علـــى إدراجِ أسهُمِهـــا فـــي الســـوقِ المـالـيَّـــة،
  - إشـــراكُ المـواطِنيـــن فـــي القـــاعِـدة الـرأسماليَّـــة للقِطـــاعـــات الاقتِصـاديَّـــة،
  - تَحفيـــزُ رؤوسِ الأمـــوال، المُـرتَـقـــبُ تَحـويـلُهـــا إلـى لُبنـــان، علـــى تنـويـــعِ استِثـمـاراتِهـــا (سَنَـــدات دَيـــن عُـموميَّـــة أو للشَـرِكـات، إكتِتـــاب بالأسهُـــم...)،
  - تَـفعيـــلُ عَـمـــلِ مَصـــارفِ الأعمـــال Investment Banks لاسيَّـمـــا فـــي إدارة الاستِـثـمـــارات وفـــي الاستِـثـمـــار المُـبـــاشَـــر،
  - تَـشـجـيـــعُ أصحابِ العَمَـل والعمالـة غيـر المُنَظَّـمَـــة علـــى الإنخِـراط في الضَمـــانِ الاجتِماعـي ولاسيَّـمـــا صُنـدوق نِهايَـــةِ الخِـــدمَـــة Pension Funds.

الفَصـــل الأوّل

الأولَويّـــات الاقتِصـــاديّـــة وخِطّـــة العَمَـــل الفَوريّـــة

Economic Priorities & Immediate Action Plan

تَنطَـلِـــق الحُـلـــول الاقتِصاديَّـــة مِـــن ضَـــرورةِ القِيـــام بإصـلاحـــات هَيكـلـيَّـــة، عَلـــى أن تَتَضـمَّـــن أيضـــاً اجـــراءاتٍ لِلخُـــروجِ سَـريعـــاً مِـــن الأزمَـــة الـراهِـنَـــة، مـــن خِـلال المحـاوِر الأربَـع التاليَـة:

المِحـوَر الأوّل : **تَحريـــكُ عَجَلَـةِ الاقتِصـــاد الـوَطنـــي** (صَفحَـــة 20 إلـــى 22)

Economic Stimulus Measures

المِحوَر الثانـــي: **قِطاعـاتُ الخدَمـات العامّـة والمَوارِد الطبيعيَّـة** (صَفحَـــة 23 إلـــى 27)

Public Services & National Resources

المِحوَر الثالـــث: **تَعزيزُ شَبَكـات الحِمايَـة الاجتِماعيَّـة** (صَفحَـــة 28 إلـــى 30)

Enhancing Social Safety Nets

المِحوَر الرابـــع: **الماليَّـــةُ العـامَّـــة وتَفعيـــل الإدارة** (صَفحَـــة 31 إلـــى 33)

Strengthening Public Finance & Administration

الفَصـــل الأوّل

المِحـــوَر الأوّل : تَحريـــك عَجَـلَـة الاقتِصـــاد الوَطنـــي
Economic Stimulus Measures

يَتَضَـمَّـــن هـــذا المِحـــوَر الأوّل العَنـاويـــن الخَمـــس التـاليَـة:

- تَحسيـــنُ بيئَـــة الأعمـــال (صَفحَـــة 20)
- إقـــرارُ سَـلَّـــةٍ مِـــنَ الإجـــراءات الضَّريبيَّـــة المُحفِّـــزة للشَّـرِكـــات (صَفحَـــة 20)
- إقـــرارُ سَـلَّـــةٍ مِـــنَ الإجـــراءات لتَفعيـــل الأســواق المـاليَّـــة (صَفحَـــة 21)
- إعـــادةُ تَـفعيـــلِ النَشـــاطِ السِياحـــي (صَفحَـــة 21)
- إقـــرارُ سَـلَّـــةٍ مِـــنَ الإجـــراءات المُسَهِّلَـــةِ لِعَمـــلِ الشَّـرِكـــات (صَفحَـــة 22)

تَحسيـــن بيئَـــة الأعمـــال: Business Environment

إقـرار القـوانيـن والإجـراءات المُحَفِّـزة للاقتِصـاد ومِنهـا:

1. إقـــرارُ الإجـراءات الآيلـة لوضـع قـانـون الشَـراكَـة بَيْـنَ القِطـاعَيـن العـــام والخـــاص PPP مَـوضـع التنفيـــذ
2. إقـــرارُ قـــانـونِ المُعامَـلاتِ الإلكتـرونيَّـةِ والبَيـانـاتِ ذاتِ الطـابِـع الشَخصـــي

إقـــرار سَـلَّـــة مـــن الإجـــراءات الضَّريبيَّـــة المُحفِّـــزة للشَّـرِكـــات ومنهـــا:

1. إقـــرارُ قانـــونٍ يَهـــدِفُ إلـــى تَسهيـــلِ الإجراءاتِ والشُروطِ القانونيَّـةِ المُتعلِّقَـةِ بتحويـلِ شَرِكـــاتِ الأشخـاص والمؤَسَّساتِ الفَرديَّـــة إلـى شَـرِكـــاتٍ مُساهِمَـة SAL، بمـا فيـهـا إعفـاؤهـا مـن الضَّرائِـب والرُّســوم جَـــرّاء ذلك، مما يُتيح لها رَسمَلَـة حُصَص الشُرَكـــاء وإشراك مُستَثمِريـــن جُـــدُد فـــي رأسمـالِـهـــا بِشَـرطِ ألاّ يؤدّي هذا التَحويل إلى التَهرُّبِ مِن الدُيون والالتِزامات المتَرتِّبَـة للدَّولـة والمؤَسّســـات العـامّـة ومِن اشتِـراكـــات الضَمـــان الاجتِماعي.

2. الإجازةُ للشَركات والمؤَسَّسات (باستِثناء الشَركات العَقاريَّة) إعادة تَقييم أُصولِها الثابِتة لِمَرّة واحِدة لِقاء تَسديد ضَريبَة تَشجيعيَّة (أدنى من مِقدار الضَّريبَة البالِغَة 10٪ حالياً).

إقرار سَلَّة من الإجراءات لتَفعيل الأسواق الماليَّة ومِنها:

1. الدَفعُ باتّجاهِ إقرارِ اقتِراحِ القانون المُتَعلِّق بالسَماح للشَّركات المُغفَلَة SAL عِند تأسيسها أو بَعده، من إصدارِ أسهُمٍ تَفضيليَّة Preferred Shares مُتَمَتِّعَةٍ بحقِّ التَصويت أو مُجَرَّدةٍ مِنه، ومَصحوبَة بِحُقوقٍ خاصّة.

2. إعدادُ وإقرارُ قانونٍ يَرعى عَمَل شَركات التَوظيف الخاص التي يكون مَوضوعُها:
   - الاستِثمارُ في الأدوات الماليَّة المُصدّرة من شَركات وهيئات خاصّة غَير المُتَداوِلة في أسواق المال
   - و/أو إدارةُ تِلكَ الشَّركات والهيئات
   - و/أو إقراضُها وكفالتُها تِجاه الغَير.

إعادة تَفعيل النَشاط السياحي

1. قيامُ وزارة السياحَة بِجُهود لدى البُلدان العَربيَّة ودُوَل الخليج تحديداً لتَشجيع سَفَر رعاياها إلى لبنان.

2. إعادةُ إطلاقِ حَملَة إعلانيَّة عالميَّة، تَهدف إلى التَرويج للسياحَة في لبنان، على أن تَتَرافَق هَذِهِ الحَملَة مع مَجموعَة من حَوافز وتَنزيلات تُقَدِّمها الفَنادق والمطاعِم والملاهي وشَركة طيران الشَرق الأوسَط MEA.

3. الطَلَبُ من شَركة طَيران الشَرق الأوسَط MEA تَسيير رِحلات إلى بُلدان تُعتَبَر مَراكِز ثِقل للبنانيّين المُغتَربين.

4. السَماحُ لِشَركات الطَيَران المَوثوقَة وذات الكُلفَة المُنخَفِضَة بالهُبوط في مطار رفيق الحريري الدولي، مِمّا يُزَخِّم الدَورة السياحيَّة الاقتِصاديَّة.

إقرار سَلّة من الإجراءات المُسَهِّلة لِعَمل الشَّرِكات ومنها:

1. تَبسيطُ وتَسريع آليات تأسيس الشَّرِكات وإقفالها بشرط ضمان ديون الدائنين.

2. تَوحيد قواعد المَعلومات وتَبادل تِلك المُمكنَنة بين كلّ من السجلّ التِّجاري ووزارة الماليَّة والضَمان الاجتِماعي بغيَة تَسهيل المُعاملات وتَبسيط الإجراءات.

3. تَعديلُ الأحكام التي تُعيق عَمَل الشَّرِكات التِّجاريَّة، لاسيَّما:

- تخفيفُ الأعباء الإداريَّة والفماليَّة (إلغاء موجب تعيين مفوّض مُراقَبَة إضافي، المستَنَدات المحاسَبيَّة التي يَتَوجّب مَسكها، مَوجب نشر الميزانيَّة...).
- إجازةُ تأسيسِ شَرِكاتٍ غَير عَقاريَّة يملكُ كامل رأسمالها أشخاص غير لبنانيّين بنسبة يُحَدِّدها القانون.
- تسهيلُ إجراءاتِ استِحصال رئيس مَجلِس الإدارة أو المُدير العام من غير اللبنانيّين على إجازات عَمَلٍ وإقامة.

4. مُعالجةُ أوضاع الشَّرِكات والمُؤَسَّسات التِّجاريَّة المُتَعَثِّرة، لاسيَّما:

- الإجازةُ لها إعادة جَدولَة ديونها لِتَمكينِها من الاستِمرار في مُمارسَة نَشاطها عِبر وَضع قواعِد وشروط تُتيح تَسهيل التَوَصّل إلى اتِّفاق مع دائِنيها أو مع العامِلين لديها.
- تَسهيلُ إجراءات التَصفيَة، خارج إطار الإفلاس، إن لجِهَةِ الأصول القَضائيَّة المُتَّبَعَة أم لِجِهَةِ تَقصير المِهل، ممّا يُتيحُ لها المُحافَظَة على قيمَة موجوداتِها.

5. تَسريعُ الإجراءاتِ القَضائيَّة الراميَة إلى تَحصيل الدُّيون التِّجاريَّة، لِجهَةِ تَعديل الأحكام التي تَرعى تَنفيذ السَنَدات والتَعهُّدات والاتِّفاقات التي تَلحَظ دُيوناً مُستَحِقَّةَ الأَداء، ومِنها: تَخفيضُ كُلفَة بَعض الإجراءات (رُسوم التَنفيذ، الأعباء الناتِجَة عن النَشر...).

الفَصـــل الأوّل

المِحـــوَر الثانـــي : قِطاعـــات الخَدمـــات العامَّـــة والمَـــوارِد الطبيعـيَّـــة
Public Services & National Resources

يَتَضَـمَّـنُ هـــذا المِحـــوَر الثانـــي القِطاعـات والمواضيـع السِّـت التاليـــة:

- قِطـــاع الاتِّصـــالات (صَفحَـــة 23)
- قِطـــاع الكَـهـرَبـــاء (صَفحَـــة 24)
- قِطـــاع النَفـــط والغـــاز (صَفحَـــة 25)
- قِطـــاع السَيـــر والنَـقـــل العـــام (صَفحَـــة 26)
- بـرنـامِـــج النَفَـــقـــات الاستِثـمـاريَّـــة العـآمّـة PIP (صَفحَـــة 26)
- مَـواضيـــع مُتَـفـرِّقَـــة (صَفحَـــة 27)

قِطـــاع الاتِّصـــالات

1. تفعيـــلُ قِطـــاع خَـدمـــات الحـزمـــة العـريضـــة.
2. خَـفـــضُ تَـعـرِفـة خَـدَمـــات الإنتِـرنـت بمـــا فيـهـــا خِدمَـــة الإنتـــرنـــت الجـــوّال، مَـــع زيـــادة السُـرعَـــة والسِعَـــة.
3. دِراسةُ تَـخفيـض كُلفَـــة الاتِّصـالات الأرضـيَّـــة والخلـيَـويَّـــة والدوليَّـــة مَع الأخـذِ بالاعتِبار المـــوازنَـــة بَيْـنَ العـائِـد الاقتِصـادي والمـالـي.
4. وَضـــعُ وإقـــرارُ دَفتَـــرِ شُـــروطٍ لإدارة رُخصتَي شركَتَـي الخـلـيـوي، وإطـلاقُ المُـنـاقَـصـات اللازِمـة لِـذَلِـك، مَـــع إلـــزام الشَّرِكـــات المُـلتَـزمَـــة رَفـــع مُـستَـــوى الخـــدَمـــات.

قِطـــاع الكَـهـرَبـــاء

تَطبيقُ خُطَّةِ الكَهرَباء التي كانَ قَد أقَرَّها مَجلِس الوزَراء والمراسيم الأُخرى الصادِرة عَنه. وفي هذا الإطار، وعلى سَبيل المِثال لا الحَصر:

1. تَمديدُ العَمَلِ بالقانون الرامي إلى الإجازة للحُكومة مَنح التراخيص للقِطاعِ الخاص لإنتاج الطاقة الكهربائيَّة، لاسيَّما الطاقة المُتَجَدِّدَة الهوائيَّة أو الشَمسيَّة.

2. إعدادُ وإقرارُ دَفتَرَ شُروطٍ وإطلاقُ المُناقَصاتِ لإنشاءِ وتَشغيلِ مَعامِل إنتاج طاقة كهربائيَّة لا تَقِلّ عن 1,600 ميغاوات، وذلِك بِهَدَف تأمين تغذيَةٍ تُؤَمِّن 24 ساعة على 24 ساعة.

3. إعدادُ وإقرارُ دَفتَرَ شُروطٍ وإطلاقُ مُناقَصاتٍ لإشراك القِطاع الخاص في إنتاج طاقة الرِّياح Wind Energy والطّاقة الشَمسيَّة Solar Energy.

4. إعادةُ التَوازنِ المالي لمؤَسَّسَة كَهرَباء لبنان من خِلال ما يَلي:

- الحَدُّ من الهَدرِ التِّقَني باستكمال تَحسين شَبَكات النَقل والتَوزيع لِتَخفيف التَغَيُّرات الحادَّة عليها Fluctuations، وبإنجازُ بَعضِ الوَصلاتِ على خُطوطِ التَوَتُّرِ العالي، لِتُصبِح قادرةً على استيعابِ كَميَّات الطاقة الإضافيَّة.
- الحَدُّ من الهَدرِ غَير التِّقَني بتَركيب نِظام العَدّادات الإلكترونيَّة الذَكيَّة Smart Meters وبِرَبطِها بمركز تَحَكُّمٍ واحد في مؤسَّسَة كَهرباء لبنان. ممّا يَحول دون سَرِقَة الكَهرباء كما هو قائمٌ حَاليّاً، إذ أنَّ التَلاعُب بها سَيؤَدّي إلى قطع التيّار تِلقائيَّاً عن المُشتَرِك / المُستَهلِك.
- وإعادةُ النَظرِ بالتَعرِفَة الرَسميَّة وَفقَ الجَداول المُقتَرَحَة مِن مؤسَّسَة كَهرباء لبنان والتي تَأخُذ بِعَين الاعتِبار عَدم تَحميل ذَوي الدَّخل المَحدود تَكاليف إضافيَّة، وذلِكَ لِخَفض عِبء هذا القِطاع على الاقتِصاد الوَطَني وعلى خَزينَة الدَّولَة.

5. تعيينُ مَجلس إدارة جَديد لِمؤَسَّسَة كَهرَباء لبنان، على أن تَكونَ مُهِمَّتُهُ الأساسيَّة اتِّخاذ الإجراءات التي نَصَّ عليها قانون تَنظيمِ قِطاع الكَهرَباء.

قِطاع النَفط والغاز

1. وضعُ وإقرارُ سياسَة عامَّة لِقطاع النَفط والغاز على المَدَيَين المُتَوَسِّط والطَويل.

2. إطلاقُ مُناقَصاتِ التَنقيب واستِخراج النَفط والغاز بَعدَ أن أُقِرَّ مَرسومُ تَقسيمِ المياهِ البَحريَّةِ الخاضِعَةِ للولايةِ القضائيَّة للدَّولَة اللُّبنانيَّة على شَكلِ رُقَعٍ، ومَرسومُ تَجديدِ دفاتِرِ الشُروطِ الخاص بِدَورات التَراخيص، وَنَموذَجُ إتفاقيَّةِ الاستِكشاف والإنتاج.

3. إقرارُ قانونِ ضَريبَةِ الدَّخْل على الشَّركات النَفطيَّة وقِطاعِ النَفط بِشَكلٍ عام.

4. إعدادُ مشروعِ قانون نِظام الصُندوق السيادي Sovereign Wealth Fund وتَحديدُ أُسُس إدارتِه وَوُجهَةِ استِثمارِ عائِداتِهِ وتَوظيفِها، لما لِهذا الصُندوق من أهميَّةٍ تَحفُظُ العائِدات للأجيال المُقبِلَة، إضافةً إلى تَخصيصِ جُزءٍ مِنهُ لِتَخفيضِ الدَين العام. مِن ثَمَّ إقرارُ هذا القانون من قِبَل مَجلس النوّاب.

5. إنشاءُ مساحاتٍ / مناطِق لاستِعمالِها من قِبَل الشَّركات التي تُقَدِّم الخَدَمات الداعِمَة لِقِطاع النَفط.

قِطاع السَير والنَقل العام

1. تنظيمُ النَقل العام وخاصّة الفانات والباصات عبر تَخصيص أماكِن تَوَقّف مُحَدَّدَة لصعود وَنُزول الرُكاب.

2. إلـــزامُ البلـديّـــات، لاسيّمـــا فـــي المُـــدن الكُبـــرى، إنـشـــاء مَـــواقـــف عـامَّـــة للسيّـــارات فـــي عَقـــارات تَـمـلُـكُـهـــا أو تَـستَـمـلُـكُـهـــا لهـــذا الغـــرض.

3. إقـــرارُ سيـاســـة عـامَّـــة للنَقـــل العـــام وَوَضـــع خُـطّـــة تَـنـفـيـذيَّـــة مَـبـنـيَّـــة عـلـــى إشـــراك القِـطـــاع الخـــاص (تَـمـويـــل وتَـشـغـيـــل) لمَـشـاريـع تَـتَـنـــاول النـقـــل العـــام، بمـــا فـيـهـــا:

- إنـشـــاءُ شَـبَـكَـــة للـنـقـــل البَـحـــري للأشخـــاص (مـــع أو بـــدون مـركـبـاتـهـــم) والبضائـــع، وبـالـشـــراكـــة بَـيْـنَ القِـطـاعـيـــن العـــام والخـــاص.
- إنـشـــاءُ شَـبَـكَـــةِ قِـطـــاراتٍ شَـمـــالاً وجَـنـوبـــاً وبِـقـاعـــاً (قِـطـــار مُـعَـلَّـــق وأو قِـطـــار عـــادي) مـــع الاعـتِـمـــاد علـى الـ BOT وبـالـشَـراكَـــة بَـيْـــنَ القِـطـــاعَـيـــن العـــام والخـــاص.

بـرنـامِـج النَفَـقـــات الاستِـثـمـاريَّـة العـامّـة Public Investment Program PIP

السَيـرُ دونَ إبطـاءٍ ببَـرنـامِـجِ النَـفَـقـــاتِ الاستِـثـمـاريَّـة الـعـامَّـة PIP الذي لَحَظَـــهُ مُـؤتَـمَـــر سيـــدر CEDRE، والذي يـأخـذ بالاعتِـبـار الحـاجات المُلِحَّـــة للمنـاطِـــق (الطُـرُقـــات، الميـــاه، الصَـرف الصِحـــيّ، النـفـايـــات، الجـامـعـــات والمـدارس،...)، وفـي هـذا الإطـــار:

- تذليـلُ العَقبـات الماليَّـة والاداريَّـة التـي تُعيـقُ أو تُـؤَخِّـرُ تنـفيـذَ المشاريع التي يَتـمُّ تنفيذهـا من قِبَـل الـوزارات وتِـلكَ التـي يَتِـمُّ تَـنـفـيـذهـــا مِـن قِبَـل مجلِـس الإنمـــاء والإعمـار.
- الـدَفـعُ بـاتّـجـاهِ تَـسـريـــع وَتـيـرَة إقـــرارِ مشـاريـعَ قـوانيـــنِ القُـروضِ المُتَـعـلِّـقـــةِ بمَـشـاريـــعِ البُـنـــى التَـحـتـيَّـــة.

مَـواضيـــع مُـتَـفَـرِّقَـــة

1. إشـــراكُ القِـطـــاع الخـــاص في مشـاريـــعِ الامتيـــاز Concession projects (الميكـانيـــك، كازينـــو لبنـــان، سِبـاق الخَيـــل في بَيـروت، المِنطقَـــة الحُـــرَّة، المَـواقِـف المَدفـــوعَـــة...) علـــى أن تَـتَـــرافَـــق مـــع

إجـــــراءاتٍ لتَـعـــزيـــزِ رَقـــابَـــة الـــدَّولَـــة عـلـــى حُســـــــنِ تَـنـفـيـــذ وإدارة هَـــــذِهِ المَـشـــاريـــــع.

2. المُبـــاشَـــرةُ بالبَحـــــثِ عَـــن الحُـلـــولِ أو الـبـدائـــل لمَـشـاريـــعِ الامتِـيـــــاز المُعطـــــاة لِشَـركـــــاتِ مِيـــاه وكَهـرَبـــاء فـــي بَـعـــضِ المَـنـاطِـــق، المَمنـوحَـــة مُـنـــــذُ سَـنَـوات لِشَـركـــــاتٍ خـاصَّـــة ولِـتَـواريـــخ مُحَـــــدَّدة.

3. إقـــرارُ قـــانـــونٍ يَضَـعُ حَـدّاً لِمَجموعِ المُخـالَـفـات عـلـــى الأمـــلاك البَحـريَّـــة والنَهـــريَّـــة والـبَـريَّـــة وتعديـلُ قانـونِ العُقوبـات لِهَـذِهِ الجِهـة بِتَشديد العُقوبـة علـى هذا النَـوع مـن الجَرائِـم.

4. توطـيـــنُ فَـــواتيـــــر الخَـدَمـــــات الـعـامّـــة.

الفَصـــل الأوّل

المِحـــوَر الثالِث : تَعـزيـــــز شَبَكَـة الحِمايـــة الاجتِماعِيّـــة
Enhancing Social Safety Nets

يَتَضَـمَّـن هــذا المِحــوَر الثالـث المواضيــع الثلاثــة التالـيــة:

- تَفعيـــل الخَدمات المتعلّقــة بالأمـــان الاجتماعـــــي (صَفحَـــة 28)
- إجـراءات على صَعيـد الإسكـان (صَفحَـــة 30)
- النازِحــون السوريّــون (صَفحَـــة 30)

تَفعيـــل الخَدمـــات المتعلّقـــة بالأمـان الاجتماعـي

1. الـدَفعُ باتجّـاه اقـرار مَجلـس النـواب، ومـن ثَّـم شُـروع الحكومـة بتنفيـذ اقتراحـات القـوانين التـي تـرمـي إلـى تَـأمـين التَـغطيـة الصحيَّـة الشـامِلَـة مـن خِـلال التالـي:

- تعـديلُ قـانون الضـمان الاجتمـاعي بحيـث يسـتفيد جميـع المُنتَسِبيـن إلـى هـذا الصنـدوق مـن تـقديمـات فـرع المـرض والأمـومَـة بعـد تـقـاعـدهـم وليـس حصـرهـم بالأشخـاص المـذكورين فـي القـانون 2017/27.
- تعزيـزُ نِظـام الضمـان الإختيـاري وتوسيـع الشرائـح المسـتفيدة منـه بعـد رفـده بالتمويـل اللازم وبشكـل دوري.
- اعتِمـادُ البِطاقـة الصحيَّـة التـي تؤمِّـن تَغطيَـة صـحيَّة لكـلّ لبنـاني غيـر مَشـمول بأيّـة تغطيَـة صحيَّـة أخـرى، بمـا يُسـاهم برفـع مردوديَّـة الإنفـاق وحفـظ كرامـة المـواطنين. علـى أن يتـولى برنـامج دعـم الأسـر الأكثـر فقـراً تسديـد الاشتِـراكـات عـن هَـذِهِ الشـريحَـة مـن المـواطنيـن.

2. إقـرارُ قـانـونِ حمايَـة الشَيخـوخَـة بما يُـؤَمِّـنُ الإنتِقالَ من نِظام تعويضِ نِهايـةِ الخِدمَـة إلـى نِظـام المَعاش التقاعُدي (مَعاش تـقـاعُـدي، بَـدَل تَعويـض نهايَـة الخِدمَـة كخيـار) مِن خِـلال إيجـاد حُـلـولٍ للنِقـاط العالِقَـة (سياسيَّـة ـ مطـلبيَّـة).

3. اتِّخاذُ الإجراءات اللازمَة لِتَطوير عَمَل ودور الصندوق الوَطَني للضَمان الاجتِماعي ولتَنفيذِ الخطَّة الاستراتيجيَّة للصندوق المُمتَدَّة من العام 2019 إلى 2023 في إطار عَمَليَّة التَخطيط الاستراتيجي وتَبسيط الإجراءات التي بدأ تَنفيذها في تشرين الثاني 2017 بِدَعم من المَشروع المُمَوَّل من الإتّحاد الأوروبي تحت عنوان "تعزيز الصندوق الوَطَني للضَمان الاجتِماعي NSSF في لبنان".

4. تَطبيق أسس إعلان مُنَظَّمَة العَمَل الدوليَّة بِشَأن العَدالَة الاجتِماعيَّة، مِن أجل عَولَمَة عادلة، والذي اعتمدته المُنَظَّمَة بالإجماع في 10 حزيران 2008.

5. تَعميمُ الضمان الاجتِماعي وَنَشرُ مِظلَّةِ الحِمايةِ الاجتِماعيَّةِ التي يؤَمِّنُها على أكبر قَدرٍ مُمكِن مِن القِطاعات والشرائِح الاقتِصاديَّة والاجتِماعيَّة لاسيَّما تَطبيق اتفاقيَّة مُنَظَّمَة العَمَل الدوليَّة رقم 102 بِشَأن المَعايير الدنيا للضَمان الاجتِماعي.

6. تَقديمُ حَوافز ضَريبيَّة لأصحابِ العَمَل الذين يُقَدِّمون لأُجَرَائِهم تَقديماتٍ اجتِماعيَّة تَفوقُ تِلك المَنصوصُ عَنها في قانونَي العَمَل والضَمان الاجتِماعي.

7. تَصحيحُ الأجور بِشَكلٍ دَوري، ورَفعُ الحَدَّ الأَدنى للأُجور وَفقَ مُؤَشِّراتٍ ثَابِتَة ومَعايير دَوليَّة تَضعُ حَدّاً للخِلاف بَيْنَ كُلٍّ مِن أصحاب العَمَل والعُمّال.

8. رَبطُ قيمةِ التَعويضات العائِليَّة للأُجَراء بالحَدِّ الأَدنى للأُجور.

إجراءات على صَعيد الإسكان

1. المُحافَظَةُ على سَقفِ قيمَةِ القَرض المُعطى مِن المَصارِف مِن ضِمنِ البروتوكولات المُوَقَّعَة مع المؤَسَّسَة العامَّة للإسكان والهَيئات الأُخرى وعلى نِسبَة دَعم الفوائِد.
2. إقرارُ مراسيم قانون الإيجار التملّكي Leasing.

3. تفعيلُ آليّات عَمَل صُندوق دَعم المُستأجرين المَنصوص في قانون الإيجارات الجديد، وإفادةُ هَؤلاء المستأجرين مِن قانونِ الإيجار التملّكي ومِن قروضِ الإسكان المَدعومَة.

النازِحون السوريّون

1. اعتمادُ خِطاب وَطَني مُوَحَّد في ما يَتَعَلَّق بِمَلَفّ النازحين السوريّين، يَهدُف إلى ابعادِه عن التجاذُبات السياسيَّة، مَع التأكيدِ على حَتميَّةِ عَودَتِهِم إلى بَلَدِهم.
2. استِكمالُ تَنفيذِ الأوراقِ العائِدةِ لسياسة النُزوح السوري إلى لبنان Policy Papers التي أقرَّها مجلس الوزراء حَول ملفّ النازحين السوريّين.
3. الطلبُ من المُجتَمَع الدَولي زِيادَةَ مساعداتِه للبنان، لَيسَ فقط المُساعدات الانسانيَّة للنازحين السوريين، بَل أيضًا المُساعدات والقُروض المُيَسَّرة لتمويلِ:
   - مَشاريع تَستفيدُ مِنها المُجتَمعات المُضيفَة،
   - مَشاريع البُنى التَحتيَّة،
   - بَرنامج استِهداف الأُسَر الأكثرَ فَقراً.

الفَصـــل الأوّل

المِحـــوَر الرابـــع : الماليَّـــة العامّـــة وتَفعيـــل الإدارة
Strengthening Public Finance & Administration

يَتَضَمَّـن هذا المِحـوَر الرابـع المـواضيـع الثلاثـة التـاليَـة:

- تَفعيـل عَمَـل الإدارات والمؤسّسـات العـامّـة (صَفحَـة 31)
- إعـادة الانتظـام إلـى المـاليَّـة العـامّـة (صَفحَـة 32)
- الإجـراءات الضَّـريبيَّـة (صَفحَـة 33)

تَفعيـل عَمَـل الإدارات والمؤَسَّسـات العـامّـة

1. إقـرارُ قـانـون مُكـافَحَـة الـفَسـاد دون إبطـاء.
2. تَعديـلُ قـانون الموَظّـفيـن بحَيث يُجيز مَـلء وظـائِف الفِئـة الأولـى فـي الإدارات والمؤَسَّسات العامّة عَن طَريق التعاقُد بِغَضِّ النَظَـر عَن شَرط السِنّ ولِمُدَّة تعـاقـديَّـة مُحَدَّدَة.
3. استِكمـالُ التَعيينـات لِمَـلءِ الشَـواغِـر ومِنهـا:
   - إستحداثُ بَنك الوَظيفة العامّة وتَحديدُ الحاجـات مِنَ المـوارد البَشَريَّـة بصـورةٍ واضِحـة وشَفّـافَـة، وبالتـالـي إجراء مُبـارَيـات مُسبَقَة قَبلَ حُصولِ الشُغور.
   - تَعيينُ مَجالِس إدارة الهَيئات (هَيئة أوجيرو، الضَمان الإجتِماعي، هَيئة الطيران المدنـي، الهيئة النـاظِمَـة لِقطـاع الاتِّصالات، الهَيئـة النـاظِمَـة لِقطـاع الكَهرَبـاء...).
4. تَعزيـزُ وتفعيـلُ مُديريَّـة الإحصـاء المَركـزي CAS ومُديريَّـة المَحفوظـات الوَطنيَّـة بمـا فيهـا أرشَفـةُ كافّـة المُستَنَـداتِ الحُكوميَّـة وإعطـاءُ المواطِـنين حَـقَّ الاطِّـلاع عَليهـا.
5. إقـرارُ قانـونٍ يَرمـي إلـى إنشـاءِ وَحَـدات السياسـات والتخطـيط، وقانـون إنشـاء وَحَـدات المعلـوماتيَّـة فـي الـوزارات والإدارات.
6. وَضـعُ وإقـرارُ قـانـونِ الحُكـومـةِ الإلكتـرونيَّـة e.government وتحـديـثُ وإقـرارُ خُطّـةِ الحكومَـةِ الإلكتـرونيَّـة وإعطـاءُ بـرامـجَ مكـنَـنَـةِ الإداراتِ الأهميَّـة اللازِمَـة وتَـوفـيـرُ التَمويـل الـلازم.
7. الشـروعُ بِـورشَـةِ إعـادةِ هيكلـيَّـةِ الـوزارات تَمـهيـداً لِتَعبِئَـةِ المَـلاكـات.

8. وَضعُ مُخَطَّطٍ تَوجيهيٍّ لِبِناء مُجمَّعات للمباني الحُكوميَّة في مراكز المُحافظات وفروعِها في الأقضيَة، والمُباشَرَةُ بتنفيذِه، بما يُساهِمُ بِخَفضِ كُلفَةِ الإيجاراتِ ويُسهِّلُ ويُسَرِّعُ انجازَ مُعامَلاتِ المواطِنين.

إعادة الانتظام إلى الماليَّة العامّة

معالجَةُ المَشاكِلَ التي تَحولُ دونَ انتِظام الماليَّة العامّة، وأهمُّها:

1. إنجازُ وإقرارُ قوانين قَطعِ الحِساب وحِساب المُهِمَّة عن الفَترَة السابِقة ، استِنادًا إلى القوانين المَرعيَّة الإجراء لاسيَّما قانون المُحاسبَة العُموميَّة.

2. إعدادُ وإقرارُ موازَنة العام 2019 وَفقاً لرؤيَةٍ وأهدافٍ اقتصاديَّة واجتماعيَّة واضِحة، توازنُ بَينَ المطالِب الإنمائيَّة والاجتِماعيَّة وبَينَ إمكاناتِ الخَزينةِ مِن خِلال وَضع إطارٍ مُتَوسّطِ المَدى لِبناءِ تَصَوّرٍ لِوَضعيَّة الماليَّة على مدى الثَلاث سَنَوات المُقبِلَة Medium Term Fiscal Framework.

3. تَحسينُ فعاليَّة جِبايَة الضَّرائِب والرُّسوم بِشَكْلٍ مَلموس لاسيَّما على القِطاعات المَكتومَة.

4. تَطوير بُنيَة حِسابات الخَزينَة بِما يَتَلاءَم مَع المُقتَضَيات الاقتِصاديَّة والماليَّة الحَديثَة.

5. التَشَدُّدُ في تطبيقِ القَوانين العائِدة لِشَركات الأوف شور Offshore وقانون شَركات الهولدينغ Holding، بِهَدف لَجمِ التَهَرُّب الضَّريبيّ Tax Evasion، وبِما يَتَلاءَم مع المُتَطلِّبات الدَوليَّة لمُكافَحَةِ تَبييضِ الأموال، خاصَّةً على ضَوءِ التِزاماتِ الجُمهوريَّة اللُّبنانيَّة في هَذا المَجال.

6. الحَدُّ مِن تراكُمِ المُتأخِّرات عِبرَ تَسديدِ المَبالِغَ المُتَأخِّرة إلى البَلديّات والمُوَرِّدين والمُتَعاقِدين والمُستَشفَيات والصُندوق الوَطني للضَمان الاجتِماعي والاستِملاكات وغيرها، مع إمكانيَّة جدولتها على أن يَترافَق ذَلِك مع تَعزيزِ الرَقابة على المُوَرِّدين على اختِلافِ مَهامِهم.

7. إخضاعُ كافَّةِ شَركات الأموال وشَركات الأشخاص الخاضِعةِ للرِبح الحَقيقي إلى موجِبَ التَسجيل في الضَّريبَة على القيمَة المُضافَة VAT، مَهما كان رقمُ أعمالِها، وذلِك للحَدِّ مِن التَهَرُّب الضَّريبي.

8. مُراجعةُ وإقرارُ قانون الضَّريبَة الموَحَّدة على الدَّخْل، بِحيثُ تُحتَسَب مُعظَم الإيرادات مِن ضِمنِ صَحنٍ ضَريبيٍّ واحِد.

9. تَوحيدُ قواعِدِ المَعلوماتِ والبَياناتِ بَيْنَ وِزارة الماليَّة والضَمان الاجتِماعي، وإمكانيَّةُ الولوجِ المُتبادِلة بينَهما.

الإجراءات الضَّريبيَّة Fiscal Measures

1. إلغاءُ الشُطورِ الدُنيا المُعفاة مِن الضَّريبَة على القيمَة المُضافَة VAT (أو تخفيضها إلى حدودٍ أدنى) إذ أنَّها تُستَعمَل كَوسيلَة للتَهَرّب الضَّريبيّ.

2. فَصلُ الكماليّاتِ عَنِ السِلَعِ الأساسيَّة والرئيسيَّة في تَطبيقِ مُعَدَّل الضَّريبَة على القيمَة المُضافَة VAT، بحيث يُصار إلى اعتِماد مُعَدَّل أعلى على الكماليّات، والإبقاء على المُعَدَّل الحالي مُطَبَّقاً على الأساسيّات.

3. مَنحُ القِطاعِ الصِّناعي بَعضَ الحَوافِز Incentives الإضافيَّة، كتسهيلِ إجراءاتِ التَصدير وتأمينِ أسواقٍ خارجيَّة جَديدة لِتَصريفِ المُنتَجات اللبنانيَّة.

4. دَرسُ هَيكَلَةِ وتَركيبَةِ الضَّرائِب المُباشَرة وغَير المُباشَرة في لبنان بُغيَةَ تَطوير وتَحديث نِظامِ الضَّرائِب لِيُصبحَ أكثَرَ عَدالةٍ (مراجعة صَفحة 48 و49).

الفَصـــل الثـانـــي

التَوَجُّهـات والسياسـات الاقتصاديَّـة والاجتماعيَّـة على المَدى المُتَوَسِّـط
Mid Term Socio-Economic Guidelines & Policies

يَجِـــب أن تَهـــدُف الإصلاحـــات الهَيكليَّـــة على المَدى المُتَوَسِّط إلـــى **زيـادةِ** الـقُـــدُرات الانتـاجيَّـــة للاقتِصـــادِ الـوَطَنـــي وتَحسينِهـــا وتَخفيـضِ الكُلفَـة، مـا يـؤدَّي إلـــى ما يَلي:

- رَفـــعُ حَجـــم إجمـالـــي النـاتِـــج المَحَـلّـــي GDP ، والنـاتِـج المُحتَمَـل Potential Output
- خَـلْـقُ وَظـائِف جَديدة فـي مُختَلِـفِ المنـاطِـق ضِمـنَ سياسَـة الإنمـاء المُتـوازنِ والمُحافَظـة علـى القُـدرَة الشِرائيَّـة للمواطِـن اللُّبنـاني، مِـن خِـلال الاستِقـرار في الأسعـار وفـي سِعـر صَـرف العُمْـلَـة الـوطنيَّـة،
- تَخفـيـضُ مُتَـدَرِّج للعَجـز فـي المـيـزان التِّجـاري Trade Balance Deficit،
- وبـالتَـالـي، تَخفيـضٌ مُتَـدَرِّجٌ للعَجـزِ في الحِساب الجَـاري Current Account Deficit.

وذلِـكَ مِـن خِـلال رِزمـةِ إجـراءاتٍ، ضِمـنَ المَحـاور الأربَـع التـالـيَـة:

المِحـوَر الأول : **تَطويــر بيئَــة الأعمـــال وتَحفيــز النُمــوّ المُستَــدام** (صَفحَـــة 35 إلـــى 42)
Business Climate & Sustainable Growth

المِحوَر الثانـــي : **تَحديث بُنيَــة وإطـــار الماليَّة العامَّــة علـى المَـدى المُتَوَسِّــط** (صَفحَـــة 43 إلـــى 50)
Reforming Public Finance Structure & Framework

المِحوَر الثالـــث: **تَحديث وتَفعيــل البُنـــى التَحتيَّـــة** (صَفحَـــة 51 و52)
Modernizing Infrastructure

المِحوَر الرابــع: **تَـوسيــع مَفهــوم الحِمايَـــة الاجتِماعيَّــة** (صَفحَـــة 53 إلـــى 56)
Promoting Welfare State

الفَصـــل الثانـــي

المِحـــوَر الأوّل : تَطويـــر بيئَـــة الأعمال وتَحفيـــز النُمـوّ المُستَـدام

Developing Business Environment & Sustainable Growth

إنّ المُعـالجـــات المُتَـوَجِّـبَـــة لإعـادةِ إطـــلاقِ الاقتِصـادِ الحَقيقـي تَفـرِضُ إزالـــةَ العَـراقيـــل مِـــن دَربِ النُمـــوّ المُستَـــدام، وَعَـــدمَ إغفـــالِ التَكلِفَـة الباهِظـــة الناجِمَـــة عَـن البيروقراطيَّـة، وغيـــابِ المَكنَنَـة، وتَعَـــدُّد الجِهـــاتِ المَعنـيَّـــةِ بإنجـازِ مُعـامَـلاتِ المواطِنيـن فـي الإداراتِ الرسميَّـــةِ والمؤَسَّسـاتِ العـامَّـــة.

علـى هـــذا، نَجِـدُ بـأنَّ جُـــزءاً إضافيّـــاً مِـــن النُمـــوّ الاقتِصـــادي يُمكِـــنُ تحقيقُـــهُ فَـــورَ إزالَـــةِ هَـذِهِ المَعوقـات واتِّبـاعِ مَسـاراتٍ حَـديثَـــة وخَـلاّقَـــة.

يَتَضَـمَّـن هـذا المِحـوَر الأوّل العَنـاويـن الخَمس التاليَـة:

- تَطويـرُ بيئَـة الأعمـال Developing Business Environment (صَفحَـة 36 و37)
- تَفعيـلُ الإدارة اللبنـانيَّـة وتَطبيـق اللامركـزيَّـة الإداريَّـة (صَفحَـة 38)
- تَحفيـزُ العَمَـل والإستِثمـار فـي قِطـاعـات الإنتـاج (صَفحَـة 39 إلـى 41)
  (الـزراعـي، الصِّناعي، السياحي والحِرَفـي)
- تَشجيـعُ المـؤَسَّسـات الـصَغيـرة والمتَـوَسِّطـة الحَجـم SMEs (صَفحَـة 42)
- تَشجيـعُ القُـروضِ الـصَغيـرة Micro Credits (صَفحَـة 42)

تُعـانـــي بيئَـــة الأعمـــال صُعوبـــاتٍ ذات طـابـــع إداري بَحِـت، بِمَعـــزَلٍ عـــن الظـــروف الاقتِصاديَّـــة التـــي قـــد تكـــون إيجابيَّـــة أو سلبيَّـــة. إنّ المِهـــل الطويلـــة لإصـــدار الأحكـــام القضائيَّـــة المُتَعَلِّقَـــة بالأعمـــال التِجـاريَّـــة وتَـنـفـيـذهـــا، كمـا للإستِحصـال علـى تراخيـص البنـاء، أو تَسجيـل الأبنيَـة والشَركـات، أو لإدخـال البضائـع عبـر الحـدود... هـي أمثِلَـة يُعانـي منهـا عالـم الأعمـال فـي لبنـان ويدفـع ثَمَنَهـا الاقتِصـاد الوطنـي تَكلِـفَـةً إضـافيَّـة لا يَصحّ وَصفُهـا بـأقـلِّ مـن الهَـدر.

نَطـرح فـي مـا يلـي بَعضـاً مـن المشاريـع والخـطط العمليَّـة لتَحفيـز النُمـوّ فـي عـالـم الأعمـال علـى المـدى المُتوسِّـط والبَعيـد، عِلمـاً بـأنّ العديـد مـن الخُطـوات قـد لُـحِظَـت ضِمـن الخُطـوات الفوريَّـة والقصيـرة الأمـد (Quick Fixes).

1- بـدايـةً، يَجـبْ مُراجَعـة المُعـامَلات الضروريَّـة لإنشـاء شَركـة، للتـأكّـد مـن جـدوى إتمـام تلـك المُعـاملات أمـام المُؤسَّسـات والـوزارات المَلحوظـة حاليّـاً (السِجـلّ التِّجـاري، وزارة المـال، الصُنـدوق الوطنـي للضَمـان الاجتمـاعي، وزارة العَمَـل، الضَّـريبَـة علـى القيمَـة المُضـافَـة...) بحيـث يتـمّ توحيـد التسجيـل والبيانـات لـدى كـافَّـة هَـذِهِ المـراجـع.

2- يَجـبْ أيضـاً مُراجَعَـة الشُـروط العَمَليَّـة لإصـدار تَراخيـص البِنـاء، وخاصّـةً بِمـا يَتَعَلَّـق بإنجـاز المُعامَـلات لَـدى التنظيـم المدنـي (حيـث تَتَجـاوز مُهلَـة الإنتِظـار الأربعيـن يَومـاً) ولَـدى البَلـديّـات (التـي تعطـي رخصـة البنـاء وَحَيـث يطـولُ أمَـد الإنتظـار حَـوالـي الشهرَيـن)، كمـا يَجِـب التأكُّـد مـن جَـدوى عَـدَدٍ مـن الإجـراءات الكثيـرة (18 إجـراء وَفقـاً للبَنـك الدولـي) بمـا فيهـا أسبـوعَـيـن لَـدى السِجـلّ التِّجـاري.

3- إنّ الاستِحصـالَ علـى الكَهرَبـاء مُعضِلَـةٌ بِـحَدِّ ذاتِهـا، ليـسَ بسَـبَب التَقنيـن، وإنَّمـا بِسَبـبِ طـولِ الإجـراءات، كتقـديمِ الطَلَـبِ لَـدى مؤَسَّسـة كَهرَبـاء لبنـان وإنتظـارِ ردِّ المؤسَّسَـة (حَـوالـي 18 يومـاً وَفقـاً للبَنـك الـدولـي)، أو تركيـبِ العَـدّاد (حَـوالـي 49

يـومـــاً عِلمـــاً بـــأنّ مُـقَـدِّمـــي خَـدَمـــات خـارجـيّيـــن Service Providers يُـســاهِمـــون بِـهَـذِهِ المهمَّـــة)...

4- يَجِـب كَذَلِـك إنشـاء وِحـدَة لِلقُـروضِ Credit Bureau أو تَوسيـع مَفهـوم سِجلّ المَعلومـات عَن المُقتَرِضيـن Credit Registry (مَركزيَّـة المخاطِـر) ليَتـمّ تَغطيـة المَعلومـات الماليَّـة عَـن الشَـرِكـات والأَفـراد، وجَعل الولـوج إلـى تِلـكَ المَعلومـات مُتـاحـاً إلكتـرونـيّـاً للمَصـارِف وأصحـاب العَلاقـة...

5- إنَّ تَشجيـعَ الإستِثمـار فـي رؤوسِ الأمـوال وإستِقطـاب المُستَثمـريـن مِـن لبنـان ومِـن الخـارِج إلـى الشَـرِكـات اللُّبنـانيَّـة غَيـرُ مُمكِـن إن لَـم تَتَشَـدَّد القـوانيـن بِحمايَـة حُقـوق الأقـليَّـة Minority Interest، فيعطـوا حَـقّ التصويـت علـى عَمليـات التنـازل عـن الأصـول، وحَـقّ الأفضليَّـة بالإكتِتـاب بالأَسهُـم، والمطـالبَـة بإنعقـاد الجمعيَّـة العموميَّـة للمُستَثمِريـن... كمـا يَجِـب اتِّخـاذ إجـراءات تَسمَـح بمزيـدٍ مـن الشفافيَّـة فـي الإفصـاح، وبِضَـمّ أعضـاء مجلِـس إدارة مـن غَيـر المُساهِميـن (أو مُمَثِّليهـم)، وإنشـاء لِجـان تَدقيـق تـابِعَـة لِمجلِـس الإدارة ومُحَـرَرَّة مـن وصايَـة رئيـس مَجلِـس الإدارة وحامِلـي أكثريَّـة الأسهُـم.

6- تُعَقِّـد الإجـراءات الإداريَّـة والتنظيميَّـة بِشَكـلٍ كَبيـر التِّجـارة الخارجيَّـة مـن تَصديـرٍ وإستيـراد، وتَفتَـح البـاب علـى الرَشـوة والهَـدر بِفعـلِ حَجـم الوثائـق المطلـوبَـة والوَقـت الـلازم لِتَجهيـزِهـا، وبِفِعـلِ الرُّسـوم *"الموازيـة"* التـي يَدفعُهـا التُّجـار لإدخـال أو إخـراج بضائعهـم إلـى ومِـن الأراضـي اللُّبنـانيَّـة. إنَّ إعـادة نَظَـر شامِلَـة بالإجـراءات الحاليَّـة مُتَوجِّبَـة لِخَفـض كُلفَـة التَبـادُل ولتَسريـع المُعـامَلات، بِحَيـث تُنجَـز بيـومٍ واحـد أو يَومَيـن (مُقـارنَـة مـع 8 أيـام حـاليّـاً للتَصديـر و15 يـوم للإستيـراد).

7- لَعَـلَّ أهـمَّ مـا يُساهِـم بِتَحفيـز مُجتَمـع الأعمـال هـوَ السِرعَـة فـي إصـدار الأحكـام القضائيَّـة، ومـن ثُـمَّ السِرعَـة بتنفيـذِ هَـذِهِ الأحكـام. لِـذا يَنبَغـي تَحديـد مُهـل قانونيَّـة مُحَـدَّدَة للبَـتِّ بالأحكـام مِـنَ قِبَـل القُضـاة، كمـا يَجـب التَشَـدُّد بِمُهـلِ الإستِمهـال

وحَصرِها بالحالات الإستثنائيَّة، وجَعلِ تبادلُ اللوائح وتقديم المُستندات ودَفعِ الرُّسوم وغيرِها مِن الإجراءات مُمكِناً عِبرَ الوسائل الإلكترونيَّة...

➢ تفعيل الإدارة وتطبيق اللامركزيَّة الإداريَّة

يَنطلق تَفعيل الإدارة في لُبنان من خِلال تَطبيق اللامركزيَّة الإداريَّة مِن جِهَة، وتطبيق الحُكومة الإلكترونيَّة e.government مِن جِهَة ثانية.

تَطبيق اللامركزيَّة الإداريَّة

لقد أكَّدَت وثيقة الوِفاق الوَطني في الطائِف، التي أصبَحَت جُزءاً لا يَتَجَزّأ من الدُستور اللُّبناني، على ضَرورة تطبيق اللامركزيَّة الإداريَّة في لبنان.

وقد صَدَرَت مؤَلّفات في هذا المَوضوع وتَشَكَّلت لِجان، لكنَّ إقرار قانون اللامركزيَّة الإداريَّة والمباشَرة بِتَطبيقِه لا يَزال مُعَلَّقاً مُنذُ أكثرَ من رُبعِ قَرن.

أما اليَوم، فَقَد باتَ حَتميّاً اتِّخاذُ كُلِّ الإجراءات اللازمة لاعتِماد اللامركزيَّة الإداريَّة كجُزءٍ من الحُلول لتسهيلِ المُعامَلات ولإشراكِ المواطِنين في إدارة شؤونِ مناطِقِهم.

تَطبيق الحكومة الإلكترونيَّة e.government

مُتابعةُ تَبسيطِ إنجازِ المُعامَلات وتَسريعِها مِن خِلال مَشروع الحُكومَة الإلكترونيَّة e.government وذَلِكَ باتِّخاذِ سِلسِلَة إجراءات في هذا السياق، تزامُناً مَع تَطبيقِ اللامركزيّة الإداريّة.

- **تَحفيز العَمَل والإستِثمار في قِطاعات الإنتاج** (الزراعي، الصِّناعي، السياحي والحِـرَفي)

يَملُكُ لبنان طاقَة ماليَّة كُبرى تَتَمثَّل بمَوجودات لَدى القِطاع المَصرفي يُوازي حَجمها حَوالي أَربع مَرّات إجمالي النـاتِج المَحَلّي.

ضِفْ إلى ذَلِك، الرَأسمال البَشَري ذات المَهارات المُتَنَوِّعَة خاصَّةً وأنّ اللُّبناني صاحِب مُبادَرات مُمَيَّزة في مُختَلِفِ المَيادين. لَكِنَّ هَذِهِ الطاقات لا تَنسحب على كافَّة القِطاعات الاقتِصاديَّة التي هيَ دون مَستَوى التَشغيل الكامِل، إذ أنَّه مِنَ المُمكِنِ زيادة حَجم الاقتِصاد الحَقيقي بِشَكلٍ تَدريجيٍّ خِلالَ السَنَوات المُقبِلَة وذلِكَ بِتَسريع العَجَلَةِ الإنتاجيَّة وتَحفيزِ الاستِثمار.

القِطاع الزِراعي

يُساهِمُ القِطاعُ الزِراعي في لبنان بنسبَة حَوالي 1٪ من إجمالي الناتِج المَحَلّي، بَينما يَعمَل جُزءٌ كَبير مِن القِوى العامِلَة في هذا القِطاع. من البَديهيّ العَمَل على دَعم زيادة الإنتاج الزِراعي كَمَّاً ونَوعَاً مِن خِلال السَعي إلى إيجاد زِراعاتٍ بَديلَة مُناسِبة لِلمناخ في لبنان وذات قيمَةٍ مُضافَة مُرتَفِعة وقيمَة تَنافسيَّة عالية مَع الدُوَلِ المُحيطَة.
يُفتَرَض في هذا الإطار:

- الاستِفادة مِن السُدود المائيَّة والبُحَيرات لتَنميَة الزِراعات المَرويَّة والانتاج الحَيواني (مزارع الأَسماك Aquaculture) ومِن مَراكِز الأبحاث العِلميَّة لِتَطويرها ولإيجادِ بَدائِل في الزِراعة والصِناعة (مَركَز البُحوث العِلميَّة، مَركَز البُحوث الصِّناعيَّة، المَراكِز البَحثيّة في الجامِعات).
- السَعي إلى تَدريب المُزارِعين على كَيفيَّة إنتاج زراعي مُطابِق للمُواصَفات العالميَّة بُغيَة تَصديره مع الحِرص على إتِّخاذ كُلِّ التَدابير لِمَنع استِخدام المُبيدات المُحَرَّمَة دوليّاً.

القِطـاع الصِّنـاعـي

يُشَكِّـل القِطاع الصِّناعي حَوالي 11٪ من الناتِجِ الوَطَني في الاقتِصاد الوَطَني، ويؤمِّنُ ما بَين 120 إلى 130 ألف فُرصَة عَمَل جُزئي أو كُلي. وقَد أشارَت أَرقام المُؤَشّرات الصِّناعيَّة الصادِرَة عَن جَمعيَّة الصِّناعيّين إلى أنَّ حَجم أعمال المُؤَسَّسات الصِّناعيَّة يُقَدَّر بِحَوالي 9 مليار دولار عام 2015 عِبرَ عَمَلِ 1977 مُؤَسَّسَة صِناعيَّة مُسَجَّلَة رَسميّاً. لِذَلِك، لا بُدَّ مِن تَذليل كُلِّ المَعوقات التي تُواجِه إمكانيَّة تَطوير هذا القِطاع على كافَّة المُستَويات بُغيَة رَفع حِصَّتِه في الناتِج المَحَلّي تَدريجيّاً لِتَصل إلى حَوالي 15٪ خِلال خَمس أو سِتّ سَنَوات، مِمّا يُساهِم في تَعزيزِ كَميَّةً الصادِرات وحَلِّ المَشاكِل المُزمِنَة للميزان التِّجاري.

إنّ تَشجيعَ المُصَنِّعين على الالتِزام بالمَعايير الدَوليَّة لِجهَةِ الإنتاج والتَعليب مُهِمٌّ جِدّاً لِزيادة حُظوظِ الانتاج اللُّبناني في المُنافَسَة، مَعَ الإشارة إلى أهميَّةِ مواءَمَة التَعليم لاحتياجاتِ سوق العَمَل مِن ناحيَة تَخريج مُتَخَصِّصين في المَجالات الصِّناعيَّة المَطلوبَة. كَذَلِك، لا بُدَّ مِن الاجتِهاد في خَلقِ أسواقٍ جَديدة للتَصديرِ عِبرَ دَعمِ مُشارَكَة الصِّناعيِّين اللّبنانيِّين في المَعارض الدوليَّة وتقديمِ حَوافِز ضَريبيَّة للتَصدير.

ويُمكِن تَشجيع صِناعات التَجميع الإلكتروني ذات القيمةِ المُضافَة المُرتَفِعة والتي لا تَتَطَلّب مساحاتٍ كَبيرة ولا مَواد اوليّة كَثيرة بَل تَعتَمِد على العُنصُر البَشَري الكَفوء المُتَوَفِّر في لبنان. كَذَلِك لا بُدَّ مِن تَطوير البُنيَة التَحتيَّة لإقتِصاد المَعرفة Knowledge Economy (الكَهرَباء، الإتّصالات والإنتِرنت) وإنشاء قُرى ذكيّة في عِدَّة مُحافظات، ما يُؤَدّي إلى تَوفير

فُـرَص عَمَـــــل لِخِرّيجـي الجامِعـــــات بَعيـــــداً عـــن النُـــزوح والهُجـــرة.

فـــي هـــذا السيـــاق، يُفتَـــرض إنشـــاء الحاضِـــنات Incubaters لمُســاندة الأَعمـــال الناشِـــئَة ودَعمِهـــا، وتَشـــجيع رُوّاد الأعمـــال علـــى الأقـــدام مـــن خـــلال مســـاعدتهم فـــي تـــأمين البُنيـــة التحتيّـــة الضـــروريّة (مكاتِـــب، إتّصـــالات، دِراسَـــة جَـــدوى، إستِشـــارة قـــانونيَّة، تـــأمين تَمويـــل و/أو المُســـاهَمَة فـــي حِصَـــص، وغيرِها) لِتأسيس المؤَسَّسات الفَرديَّة والصَغيرة الحَجم.

القِطـاع السِيـاحـــي

كـانَ حَجـم القِطـاع السِياحي اللُّبناني يوازي مـا بَيـن 15٪ و 20٪ مـن إجمالـي الناتِـج المَحَلّـي طِـوال عِـدَّة سَنَـوات، وهـو يَحتاج اكثَر مِن غَيره مِن القِطاعات إلى إستِقرارٍ أمنـي وسياسـي، وبيئـةٍ نَظيفـة ونَوعيَّـة خَـدمـات عاليَـة لِيَتَشَجَّـع المُغتَـرِب اللّبنـاني والسـائِح العَرَبـي والأجنبـي مـن المجـيء للإسـتِجمام فـي لبنـان. ويَحتـاج هذا القِطاع إلى مواكَبة وتَطوير السياحة الطبيَّة والبيئيَّة والسياحـة الدينيَّـة وسـياحَة المعـارِض والمؤتَمـرات، لِيُشَكِّـل لبنـان فـي هـذا الإطـار نُقطَـة استِقطـاب عَـربيَّـة.

تَشجيـع المـؤسَّسـات الصَغيـرة والمُتَوَسِّطَـة الحَجـم SMEs

لـقـد كَوَّنَـت المُؤَسَّسـات الصّغيـرَة والمُتَوَسِّطَـة الحَجم SMEs العـامـود الفِقَـري للاقتِصـاد اللُّبنـاني قَبلَ العـام 1975، وهي مُنتَشِـرَة فـي كُـلِّ المَنـاطِـق اللّبنـانيّـة، مِمّـا يَفْـرِضُ دَعمَهـا لِتُشَكِّـل مَرّةً أُخـرى رافِعـةً للاقتِصـاد الحقيقـي المُستَـدام، لتوسِعَـةِ النّاتِـج علـى أكبَـرِ شَريحـةٍ مِـن اللّبنـانيين وَلِخَـلْـقِ الوظائِـف وفِـرَص العَمَـل فـي المَنَـاطِـق.

مِـن هُنـا، يُفْتَـرَضُ دَعـمُ هَـذِهِ المُؤسَّسـات باتِّجـاهِ أن تُصبِـحَ أكثَـرَ تَخَصُّصـاً، وَذَلـك بالعَمَـلِ علـى تَخفيـضِ الفـوائـد المَدينـة والتـي تَـزيـدُ مِـن كُلفَـةِ إنتاجِـها بحَيـث تَـدخُـل فـي مَنظـومَـةِ الإنتـاج الصِّناعـي العالَمـي، فيَـزدادُ حَجـمُ التّصديـرِ ويَكبُـر الإقتِـصـاد اللُّبنـانـي وَتَنخفـضُ فـاتـورةُ الإستيـراد.

تَجـــدُر الإشـــارة إلـى ضَـــرورَة زيـــادة التَسليـفـــات للمُؤَسَّســـات الصَّغيـــرَة والمُتَوَسِّطَـــــة الحَجم SMEs بِشَكـلٍ تَـدريجـــيٍّ خـاصَّـةً وأنَّ نِسبتَهـا حاليّـاً لا تَتَجـاوَز الـ 20٪ مِـن مُجمَـل القُـــروض والتَسليـفـــات لِلقِطـــاع الخـاص التـي تُوازي بِدورِهـــا حَجم إجمـالـي النـاتِـــج المَحَلّـــي.

➢ تَشجيـــع القُـــروض الصَغيـــرة Micro Credits

إن القُـروضَ الصّغيـرَة ذات المَبالِـــغ التـــي هـيَ دُونَ الخَمسَـــة آلاف دولار أميركي تُساعِـــد فـي خَلْـــقِ فُـــرَصِ عَـــمَـــلٍ لشَـرائـــح عَديـدة فـــي المُجتَمَـــع، لاسيّما المرأة العامِلـــة فـي بَيتِـــها أو فـي مَعمـــلٍ حِرَفـــي عـائِـــدٍ لها، مِمّـا يُفَعِّـل دَورَ المَـرأة العـامِلـة فـي المُجتَمَـع Women Empowerment، ويسـاهِـمُ بـالتـالـي فـي زيـادةِ حَـجم الاقتِصـاد الـوطنـي وفـي تحسيـن مستـوى الرَفـاه الاجتمـاعـي. وقـــد أَثـبَـتَـــت هَذه القُروض مـيزَتُـــها فـي عِـــدّةِ دُولٍ ذات إقتِصـــادات مُشـــابِهـــة للاقتِصـــاد اللّبنـانـــي.

إنَّ تَـفعيـــلَ دَورِ الـمَـــرأة Women Empowerment ضَروريٌّ لَـيـــسَ فَـقَـــط لاعتِبـــاراتٍ إنسانيَّـــة وَأخلاقيَّـــة وَاجتِمـاعيَّـــة، إنَّمـــا أيضـــاً لأنَّ للمَـــرأةِ دَورٌ مِحـــوَريٌّ فـي الحَـرَكـةِ الاقتِصـاديَّـــة، يُســـاهِـــمُ مُباشَـرَةً فـي زيـــادَةِ النُمـوِّ الاقتِصـادي حَجمـاً وتَنَـــوّعـــاً.

ولقَـد إعتَبَـرتْ مُنَظَّمَـةُ النَقـدِ الدَوليَّـة IMF فـي مُؤتَـمَـرِهـا السَنَـوي فـي واشنطـن خِـلال تشـريـن الأول 2017 بـأنَّ تَفعيـلَ دَورِ المَـرأةِ فـي الحَيـــاةِ الاقتِصـاديَّـــة يُفتَـرَضُ أن يَكـونَ مِـن أَولَـويّـــات الحُكـومـــاتِ لِـمُواجَهـةِ البَطـالَـــةِ وَزيـــادَةِ حَجـمِ الإنتـــاج وتَحسيـــنِ المُستَـوى المَعيشـي للمُجتَمَعـات، لاسيَّمـا تِـلـكَ التـي لا تَـزالُ فـي طَـورِ النُمـــوّ.

الفَصـــل الثانـــي

المِحـــوَر الثانـــي : تَحـديـــث بُـنـيَـــة وإطـــار الماليَّـــة العامَّـــة علـى المَـــدى المتوسِّـــط
Reforming Public Finance Structure & Framework

يَتَضَـمَّـــن هـــذا المِحـــوَر الثانـــي العنـاويـــن الأربَـــع التـاليَـة:

- السيـاسَـــة المـالـيَّـــة Fiscal Policy (صَفحَـــة 44 إلى 46)
- السيـاسَـــة النـقـــديَّـــة Monetary Policy (صَفحَـــة 47)
- السيـاسَـــة الضَّـريـبـيَّـــة Tax Policy (صَفحَـــة 48 و49)
- السيـاسَـــة الإنـفـاقـيَّـــة للحُكـــومَـــة Public Expenditure Policy (صَفحَـــة 50)

فـــي السيـاسَـــة المـالـيَّـــة Fiscal Policy

إن الحُـلـــول الحَقيـقيَّـــة للمشـاكِـــل الاقتِصاديَّـــة والمـاليَّـــة فـــي لبنـــان، يُفتَرَض أن تَـرتَكِـــز علـــى:

- زيـادة حَـجـم الاقتِصـاد الحَقيـقـي مِـــن خِـلال النُـمـــوّ المُستَـدام من قِطـاعـات الإنتـاج.
- لَجِـــم تنـــامـــي إجمالـــي حَجـــم الـدَيـــن العـــام Gross Public Debt النـاتِـج بشكـــلٍ أسـاســي عـــن: عَـجـــز الكهـربـاء وحَـجـم خِدمـة الـدَيـــن وضُـعْـــف إيـرادات الخـزينَـة

بِمـــا يَـنـعَـكِـــسُ تَـخـفيضـــاً فـــي حَـجـــم العَجـــز المـالـــي Fiscal Deficit ، وفـي نِـسـبَـة هـــذا العَـجـــز المـالـــي إلى الـنـاتِـج $\frac{\text{Fiscal Deficit}}{\text{GDP}}$ المَـحَـلـــي.

- بـالـتَـــوازي مـــع لَجـــمِ العَجـــزِ فـي الميـــزانِ التِّجـاري Trade Deficit، الـذي يَنعَكِـس سَـلـبـاً علـــى الحِسـابِ الجـــاري Current Account، وبالتـالـــي علـى صـافـــي ميـــزان المدفـوعـــات Balance of Payment .

وعليـــه، يَجـــب أن تَـرتَـكـز الإصـلاحـــاتِ الاقتِصـاديَّـــة والمـاليَّـــة علـــى المَـــدى المُتَـوَسِّـــط، على الأهـــداف الأساسـيَّـــة التـالـيـة :

- تـخـفيـضُ حَـجـمِ إجمالـي الـدَيـن العـام GPD نِسـبَـــةً لِحَـجـمِ إجمـالـــي الـنـاتِـج المَـحَـلّـــي GDP
- تـحـقيـقُ تَـــوازنٍ فـي حِسـابـاتِ المـاليَّـة العـامَّـة مِن خِـلال:

. إعـــادةِ التَـوازن التَـدريجـي إلـى حِسـابـات مـؤسَّـسَـة كَهـربـاء لبنـــان EDL ضِمـنَ فَـتـــرَةٍ مَـحـدودَة لا تَـتَـعـــدّى الأربـــع سَـنَـــوات تَـنـتَـهـــي عـــام 2022 كـحَـدٍّ أقصـى.

. العَمَـــلِ علـــى رَفـــعِ مُستَـــوى التَحصيـــل الضَّريبـــيّ بحَيـــثُ تـــزدادُ نِسبَـــة إيـــرادات الدولَـــة اللُّبنـــانيَّـــة CGR لِحَجـــم إجمـــالـــي النـــاتِـــج المَحَلّـــي GDP تَـــدريجيّـــاً مـــن 19,2٪ عـام 2016 وَ 21,7٪ عـــام 2017 إلـــى حَـوالـي 28,5٪ عـــام 2022.

- خَـفـــضُ **نِسبَـــة** خِدمَـــة الدَيـــن العام لِمُجمَـل إيـرادات الخَزينـــة Public Debt Service / Central Government Revenues تَـــدريجيّـــــاً

مِـــن	45٪	خِـلال العـــام 2017
إلـــى حَـوالـــي	40٪	خِـلال العـــام 2019
إلـــى حَـوالـــي	33٪	خِـلال العـــام 2022

- وخَـفـــضُ **نِسبَـــة** حَجـم الدَيـن العام لإجمـــالي الناتِـــج المَحـــلّي Gross Public Debt / Gross Domestic Product تَـــدريجيّـــــاً

مِـــن حَـوالـــي	149٪	بِنهايَـــة العـــام 2017
إلـــى حَـوالـــي	150٪	بِنهايَـــة العـــام 2019
إلـــى حَـوالـــي	147٪	بِنهايَـــة العـــام 2022

- وتحقيـــــقُ فـائِـــضٍ أوّلـــي Primary Excess يَـــزداد حجـمُـــهُ تَـــدريجيّـــــاً لِيـــوازي:

2,2٪ من إجمالـــي الناتِـــج المَحَـــلّـــي GDP خِـــلال العـــام 2019
4,8٪ من إجمالـــي الناتِـــج المَحَـــلّـــي GDP خِـــلال العـــام 2022

للـوصـــولِ إلـــى تَـخفيـضِ نِسبَـةِ العَجـــز المالـي لإجمـالـي الناتِـج المَحَـلّـي Fiscal Deficit / GDP

التـي بلغَـت 8,2٪ من إجمالـي الناتِـج المَحَـلّـي GDP خِـلال العـام 2017 (مِـن دون إحتِسـاب الضَـريبَـة الإستِثنـائيَّـة علـى الهَـنـدَسـات المالـيَّـة حينَذاك)
حَـوالـي 7,5٪ من إجمالـي الناتِـج المَحَـلّـي GDP خِـلال العـام 2019
حَـوالـي 4,5٪ من إجمالـي الناتِـج المَحَـلّـي GDP خِـلال العـام 2022

يُـراجَـع فـي هـذا الصَـدَد السينـاريـو الواقِعـي (صَفحَـة 61)، عِلمـاً بأنَّنـا لَحَظنـا أيضـاً سينـاريـو تَفاؤلـي (صَفحَـة 62) ذات مُعَـدّلات أفضَـل مـن السينـاريـو الواقِعـي.

والجَـديـرُ بالـذِكـرِ أنَّ الصـادِرات اللُّبنـانيَّـة Lebanese Exports كـانَت تُمَثِّـل عـام 1974 حَـوالـي 69٪ مـن مُجـمَـل الـوارِدات Lebanese Imports وَفـقَ أرقـام الـ World Bank
فـي حيـن مَثَّـلَـت الصـادِرات اللُّبنـانيَّـة عـام 2017 حَـوالـي 15٪ من قيمَـة الـوارِدات وَفـقَ أرقـام الجَمـارِك اللبنانيَّـة.

وحتّـى إذا أضَفنـا إلـى مَجمـوعِ قيمَـة السِلَـع المُستَـوردَة Imports والمُصَدَّرَة Exports:

صافـي قيمَـة السِلَـع المُستَـوردَة لإعـادة تَصديرهـا (1,05 مليـار – 0,32 مليار = 0,73 مليار دولار عـام 2017) Goods Re-exported leaving (- entering) the Economic Territory

والسِلَـع المُشتَراة فـي المَوانِـيء بِواسِطَـةِ النـاقِلات Goods procured in ports by carriers

وقيمَـة إصـلاح السِلَـع Repair on Goods

مَـع تَنـزيلِ كُلفَـةِ الشَحن والتَأميـن (1,47 مليار عـام 2017) Freight and Insurance Fees مِـن مَجمـوعِ قيمَـةِ البَضـائِـع المُستَـوردَة Imports، وتَخفيضهـا مِـن مَـداخيـل الخَدَمـات Services، وَفـقَ احتِسـابِ مُنَظَّـمَـة النَقد الدَولـي IMF،

يَـبقـى مُعَدَّل قيمَـة التَصديـر بِحُدود الـ22٪ مِـن قيمَـة الإستيراد (يُراجَع صَفحـة 65).

وإنَّ الـرَســم البَيـانــي التـالــي يُظهِـرُ تَـطَــوّرَ قيمَــة الصــادِرات نِـسبَــةً للــوارِدات وحَـجــم الدَيــن العــام نِسبَــةً لإجمــالـــي النــاتِـــج المَحَـلّـــي، مُـنـذُ العــام 2010 (خِـلال 8 سَنَـوات):

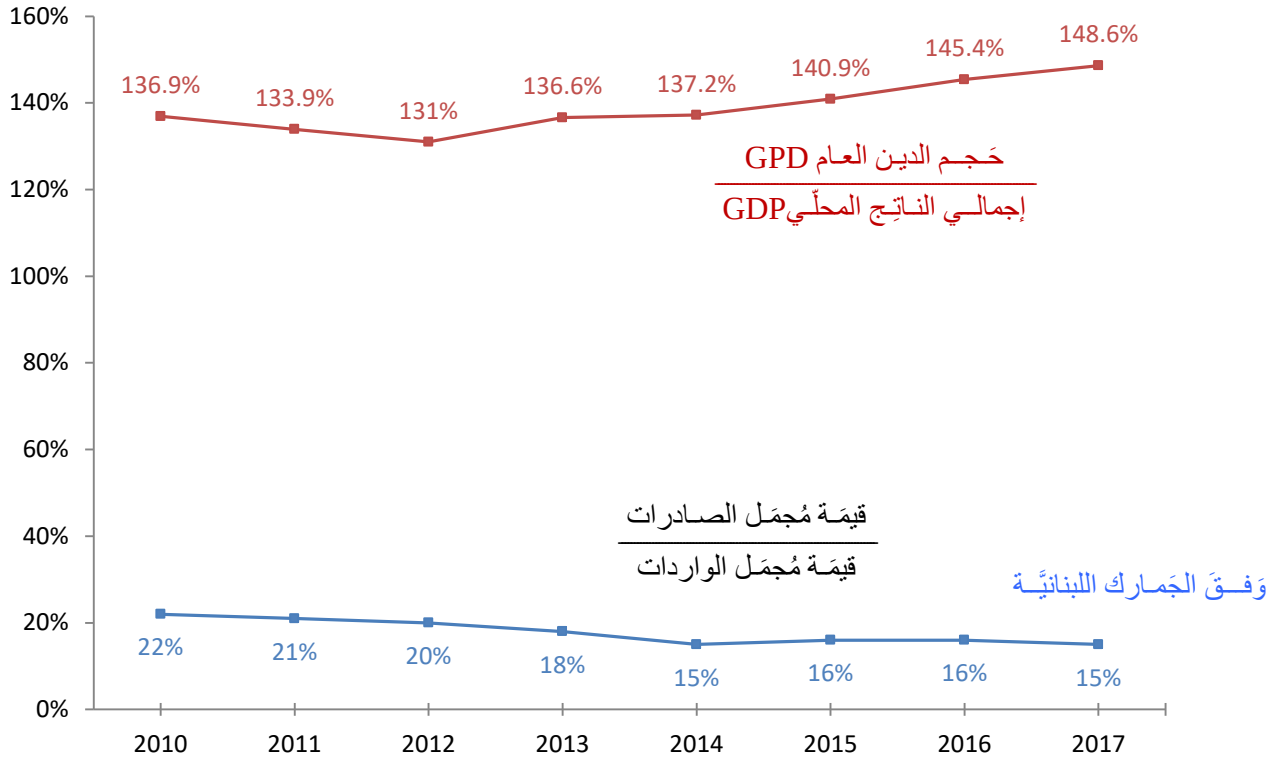

المَصـدَر : مُـديـريَّـة الإحصاء المَركـزي فـي لبنـان CAS

فـــي السيـاسَـــة النـقـــديَّـــة Monetary Policy

يَجِـــب الاستِمـرار بِسيـــاسَـــةِ الإستقرار النَقـدي لاسيَّمـا ثَـبـــات سِعـــــر صَـــرف العُمْـلَـــة الـوَطـنيَّـــة.

وفـــي هـــذا السيـــاق، علـــى الـحُـكـومَـــة القيـــام بالإصـلاحـــاتِ الهَيكَـلـيَّـــة والمالـيَّـــة الضَروريَّـة التـي مِـــن شـأنِهـــا أن تُعَـــزّز الثِـقَـــة بالعُمْـلَـــة المَحـلـيَّـــة، وبـالـتـالـــي، الـحَـدّ مِـن اضـّطـــرار المَصـــرف المَـركـــزي إلـــى اتِّخـــاذِ إجـــراءاتٍ نَقديّـــة مُكـلِفَـــة أحيـانـــاً لـتـأمـيـــن ثَـبـــات سِعـــرِ الصَـــرف.

إنَّ الـمُبـاشَـــرَة بتَصـويـــبِ وَضـعِ المـالـيَّـــة العـامّـــة تَـــقـودُ إلـى إتِّبـــاعِ سيـاسَـــةٍ نَـقـديَّـــة تَـلجُـمُ التَضَخُّـــم وتُحـفِّـــزُ النُمـوّ الاقتِـصـــادي مِـن خِـــلال تَشجيـــعِ وتَمويـلِ الاستِثمـــار الحَـقـيـقـــي.

كَذَلِـك، يُفتَـرَض العَمَـل علـى خَـفـضِ مُعَـــدَّلات الـفـوائِـــد المَـديـنَـــة Debtor Interest Rates علـــى الليـــرة اللُّبـنـانـيَّـــة والـدولار الأميركـــي فـي السـوق المَحَلّـي بمـا يُسـاهـــمُ بتَحفيـــزِ الإقـراض ذات الكُلفَـة المَحـدودَة للقِطـاعـات الاقتِصـاديَّـة المُـنـتِجَـــة.

فـــي السِياسَـــة الضَّـريبيّـــة Tax Policy

يَجـــب إعـــادَةُ النَظَـــر بـالنِظـــام الضَّريبـي خـاصَّـــةً بِمـــا يَتَـعـلَّـــق بهَـيـكَـلَـــةِ تَـركـيـبَـــة "الضَّرائِب الـمُـبـاشَـــرَة – والضَّرائِب غَـيـــر الـمُـبـاشَـــرَة"، وبمـا يَتَـــلاءَم مع طَبيعـــة الاقتِـصـــاد اللُّبنـانـي، وذلـــكَ مِـــن أَجـــــلِ:

- تَحسيـــنُ الالتـــزامِ والتَحصيـــلِ الضَّريبـي (رَقـابَـــة، مُـتـــابَعـــة...).
- رَفـــعُ نِـسـبَـــةِ حَجـــم الضَّرائِب الـمُـبـاشَـــرَة Direct Revenues المُحَصَّـلَـــة مِـــن مُجمَـــل الإيـــرادات، تَـدريجيّـــاً خِـــلال خَمس

سَنَوات والتي بَلَغَت 33٪ عام 2017 ولَم تَتَخطّى خِلال الأعوام الثماني الماضيَة نِسبة الـ27٪ في حين تتجاوز الـ61٪ في دُوَل مِنطَقَة اليورو Euro Zone وَفقَ إحصاءات Eurostat.

ومِن جهة أخرى، تُمَثِّل هَذِهِ الضَّرائِب المُباشَرة 7٪ فَقط مِن إجمالي الناتِج المَحَلّي GDP اللُّبناني، بينَما تُمَثِّل ما يَزيد عن 25٪ مِن إجمالي الناتِج المَحَلّي GDP في دوَل مِنطقَة اليورو Euro Zone وَفقَ إحصاءات Eurostat.

وتَشمُلُ منطَقَة اليورو Euro Zone الدُوَل الـ19 التَالية:

ألمانيا، فَرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البُرتغال، إيرلندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ، هولندا، النَمسا، فِنلندا، أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اليونان، قُبرُص، مالطا.

- تَخفيضُ نِسبَةِ حَجمِ الضَّرائِب غَير المُباشَرة Indirect Revenues مِن مُجمَل إيرادات الخزينَة وذَلِكَ نتيجَة زيادةِ حجمِ الضَّرائِب المُباشَرة (التي تَطالُ جَميع الفِئات الاقتِصاديَّة والاجتِماعيَّة، بِمَعزِلٍ عَن مَداخيلِها).

- زيادةُ نِسبَةِ إيراداتِ الدَّولَة في لبنان لإجمالي الناتِج المَحَلّي تَدريجيّاً

  مِن 19,2٪ عام 2016 و 21,7٪ عام 2017

  إلى 28,5٪ عام 2022

عِلماً بأنَّ المُعَدَّلات في الدُوَل المُتَطوِّرَة OECD Countries هيَ بِحُدود 32,4٪ كَمُعَدَّل وَسَطي وتَصِل إلى 44,89٪ في فَرَنسا.

وقد بَلَغَت نِسبَةُ إيرادات الدَّولَة في لُبنان CGR لإجمالي الناتِج المَحَلّي GDP:

21,7٪ عام 2017
19,2٪ عام 2016
19,2٪ عام 2015 يُقابِلُها:

32,4 ٪ مُعَدَّل 30 دَولَة مِن أَصل 33 دَولَة OECD عالِيَة الدَّخْل

28,9 ٪ مُعَدَّل 23 دَولَة Non OECD عالِيَة الدَّخْل High Income

26,5 ٪ مُعَدَّل 36 دَولَة مِن مَجموعَة الدُوَل المُتَوَسِّطَة الدَّخْل مِنَ الشَريحَة العُليا Upper Middle Income (مِنها لُبنان).

ولَو كانَت هَذِه النِسبَة CGR إيرادات الخَزينَة / إجمالي النَاتج المَحَلّي GDP في لُبنان **خِلال 2017**:

26٪ وهِيَ مُشابِهَة لِمُعَدَّل 36 دَولة مُتَوسّطَة الدَّخل مِن الشريحَة العُليا (مِنها لُبنان)،
لَكانَ حَجمُ إيراداتِ الدَّولة اللُّبنانيَّة قَد **ازدادَ بأكثر مِن 2,3 مليار دولار أميركي** أي ما يوازي 61٪ مِن العَجز المالي لِلعام 2017 Fiscal Deficit.

28٪ وهِيَ مُشابِهَة لِمُعَدَّل 23 دَولة عالِيَة الدَّخل Non OECD Countries،
لَكانَ حَجم الإيرادات **ازدادَ بأكثر مِن 3,4 مليارات دولار أميركي** ما يُوازي 90٪ مِن العَجز المالي لِلعام 2017 Fiscal Deficit.

30٪ وهِيَ أدنى بِشَكلٍ مَلحوظ مِن المُعَدَّل في مُعظَم الدُوَل عالِيَة الدَّخل مِن مَجموعَة OECD Countries (حَوالي 33٪)،
لَكانَ حَجمُ الإيرادات CGR **ازدادَ بأكثر مِن 4,4 مليارات دولار أميركي** عَمّا هُوَ حالِيّاً،

ولَكـــانَ الـعَـجـــزُ المـالـــي Fiscal Deficit لِسَنَـــة 2017 (حَـوالـــي 3,7 مليـــارات دولار) قَـــد تَـحَـــوَّلَ إلـــى فـائِـــضٍ Fiscal surplus بِـحَـوالـــي 700 مليون دولار أميركـــي.

يُراجَع الرَســـمُ البَيـانـــي الذي يُبَـيِّـــنُ نِسبَـــةَ تَـطَـــوّرِ مُجـمَـــل إيـــرادات الـــدَولَـــة لإجمـالـــي النـاتِـــج المَحَـلّـــي (صفحـة 64).

فـــي السِياسَـــة الإنـفـاقـيَّـــة للحُكـومَـــة Public Expenditure Policy

إنَّ مُجـمَـــلَ نَـفَـقـــاتِ الدَّولَـــةِ اللبنانيَّـــة، الجـاريـــة والاستِثـمـــاريَّـــة والنَـفَـقـــات الأُخـــرى بَـلَـغَـــت حَـــوالـــي 2,6 مليـــار دولار عـــام 2016 مـــا يُمـثِّـــل 17٪ فـقـــط مِـن مُـجـمَـــل النَّـفَـقـــات بما فيـــه خِـدمَـة الديـن العـام (أو 26٪ قَـبـلَ إحتِسـاب خِدمَـة الدَيـن العـام).

نَـــرى ضَـــرورَة أن يَـخضَـع هـذا الإنفـاق إلـــى نَـــوعٍ مِـن الـــرَقـابَـــة اللاحِـقَـــة بـالإضـافـــة إلـــى الـرقـابَـــة المُسبَـقَـــة كمـــا هـــو مَعمـولٌ بـــه فـــي مُعظـــم البُـلـــدان المُتَـطـــوّرَة. فـالمـــوافَـقـــات المُسبَـقَـــة هـــيَ علـــى مَبـــدأ الإنفـــاق، فـي حيـن أنَّ الـرَقـابَـــة اللاحِقَـــة هـــي ضَـــروريَّـــة للتَـأَكُّـــد مِـن أنَّ مـــا أُنفِـــقَ هـــو ضِمـــنَ المُـواصَـفـــات نَـوعـــاً وكَـمّـــاً.

مِـن جِهـــةٍ أُخـــرى، يُفتَـــرَض تَـحـديـــثُ أصـــولِ المُناقَصـــات بمـــا يَتَـــلاءَم مـــع مُتَـطَـلِّـبـــاتِ التَـطَـــوّر والشـفـــافـيَّـــة.

الفَصـــل الثانـــي

المِحوَر الثـالـث : تَحديـث وتَفعيـل البُنـى التَحتيَّـة
Modernizing Infrastructure

لا شَـكَّ بـأنَّ مُـقَـرَّرات مُـؤتَمَـر سيـدر CEDRE الـذي انعَـقَـد فـي بـاريـس بتـاريـخ 6 نيسـان 2018 والمسـاعـدات التـي أُقِـرَّت خِـلالَـه هـي المُـرتكـز الأسـاسـي لِتَحديـثِ وتَفعيـل البُنـى التَحتـيَّـة، بالتَـوازي مـع المسـاعـدات التـي أُقِـرَّت والإصلاحـات التـي جَـرى التَـوافـق حَـولهـا.

ويَتَضَمَّـن هـذا المِحـوَر الثـالـث العنـاويـن الثَمـانـي التـاليَـة:

- تَطويـرُ شَبكَـة المواصَـلات على مَسـاحـة أرض لبنـان (صَفحَـة 51)
- تَـوسيـعُ مـطـار رفيـق الحَـريـري الـدولـي (صَفحَـة 52)
- إنجـازُ إصـلاحِ قِطـاع الكَهـرَبـاء (صَفحَـة 52)
- المُبـاشَـرَةُ باستِخـراج النَـفـط والغـاز (صَفحَـة 52)
- تطبيـقُ السياسات والخُطَط المتعَلِّقَـة بقِطاع المياه والصَرف الصِحّي (صَفحَـة 52)
- إطـلاقُ مَشـروعَـي لينـور وإليسـار (صَفحَـة 52)
- وضعُ سياسـة بيئيَّـة (صَفحَـة 52)
- إنشـاء مَوانـئ مُتَخَصِّصَـة علـى الشاطـئ اللّبنـاني (صَفحَـة 52)

تَطوير شَبكَة المواصَلات على مَساحة أرض لبنان، وتَحديداً:

- إنشاءُ شَبَكَة قِطارات شَمالاً وجَنوباً وبِقاعاً (قِطار مُعَلَّق Métroaérien Skytrain في بَعضِ المناطِق السَكنيَّة وأو قِطار عادي في المناطِق الأُخرى) مع الإعتِمادِ على الـ BOT وبالشَراكَةِ بَيْنَ القِطاعَين العام والخاص.
- تَطويرٍ وتَوسيع شَبَكَة الطُرُق.
- تَحديث وسائِل النَقل العام.

تَوسيعُ مطار رفيق الحَريري الدولي، والبَحثُ بإنشاءِ فِرع لَه في البِقاع أو في الشَمال، وتَوحيد الأجهزة والهَيئات المَسؤولَة ضِمنَ مؤَسَّسَة واحِدة كما هو الحال في مطارات باريس ADP .

إنجازُ إصلاحِ قِطاع الكَهرَباء بِشَكلٍ عام ومُؤَسَّسَة كَهرَباء لبنان بِشَكلٍ خاص، خِلال فترة لا تَتَعدّى الأربَع سَنَوات تَنتَهي عام 2022.

المُباشَرَةُ باستِخراج النَفط والغاز، دونَ إبطاء وخِلال سَنَواتٍ مَحدودَة (سنتان أو ثلاث سَنَوات).

تطبيقُ السياسات والخُطَط المتعَلِّقَة بِقِطاع المياه والصَرف الصِحّي، وانجازُ المشاريع المَلحوظَة، بما فيها استِكمال تَحديث الشَبَكات وبِناء خَزّانات إضافيَّة للمياه، واستِكمال تَشييد السُدود ومشاريع نهر الليطاني، وإنجاز كافَّة مشاريع الصَرف الصِحّي.

إطلاقُ مَشروعَي لينور (ضاحيَة بَيروت الشماليَّة) وإليسار (ضاحيَة بَيروت الجنوبيَّة).

وضعُ سياسةٍ بيئيَّـــة والشُـروعُ فـي مُكافَحـة الجَـرائِـم ضِـدَّ البـيئَـة واستِصلاحِ الأراضـي التـي تَشـوَّهَـت نَتيجَـة المَـرامِـل والكَـسَّـارات.

لَحظُ مَواقِـع علـى الشاطـىء اللّبنانـي لإنشـاءِ مـوانىء مُتَخَصِّصَـة بإصـلاح وصِيانَـة السُّفُـن الصَغيـرة والمُتوسِّطـة الحَجـم ، والتـي تَعبُـر شَرقـي البَحـر المُتَوَسِّـط.

الفَصـــل الثـانـــي

المِحـوَر الـرابــع : تَـوسيــع مَفهــوم الحمـايَــة الاجتِمـاعـيَّـــة
Expanding Welfare Concept

يَتَضَـمَّـــن هــذا المِحـــوَر الرابــع العنــاويـــن الثـــلاث التـاليَـة:

- تَـطـويـرُ قانـونَي العَمَـل والضَمـان الاجتِماعـي وتَفعيـلُ نِـظـامِ ســوق العَمَـــل
(صَفحَـــة 54)

- تَـفـعيـــــــلُ دَورِ المُــؤَسَّسَـــــةِ الوَطَـنـيَّـــــة للإستِخـــــدام
(صَفحَـــة 55)

- تَـحـسـيـــنُ مُـسـتَـــوى التَـعـلـيـــمِ الـــرَّسـمـــــي والخـــاص
(صَفحَـــة 56)

➢ في مَوضوع تَطويرُ قانونَي العَمَل والضَمان الاجتِماعي وتَفعيل نِظام سوق العَمَل

نَقتَرح في هذا الشأن المُباشَرَة باتِّخاذ الإجراءاتِ اللازمَة لتَطوير قانونَي العَمَلِ والضَمان الإجتماعي بما يَتلاءمُ مع مُتَطَلِّبات العَصرِ وبما يَحمي اليدَ العامِلَة اللّبنانيّة مِنَ المُضارَبة غَيرِ المَشروعَة في عدّةِ قِطاعات، إن كانت مِن جِهَةِ النّازحين السّوريين أو مِن جِهَةِ عاملينَ أَجانب غَير نِظاميّين.

هذا مَع العِلم بأنَّ تَطويرَ قانونَي العَمَل والضَمان الإجتماعي يَجِب أن لا يَتَعارض مع ضَرورة المُحافظة على مَكانةِ لُبنان كَبَلَدٍ مُنْفَتِحٍ أمام اليدِ العامِلَة الأجنبية، على أن تكونَ هَذِهِ العَمالة خاضِعَة للضَّريبة ولِلمُستَلزمات الوظيفيَّة ، بِما يَحِدُّ مِن مُضارَبَتِها غَيرِ المُتكافِئة لِليَدِ العامِلَة اللُّبنانيَّة مع ضَرورة وَضع حدّ للتهرّب مِن قِبَل عَدَد مِن أصحاب العَمَل مِن تسجيل الأجراء في الضمان الإجتماعي مِمّا يُؤَدّي إلى مُنافَسة غَير مُتكافِئَة بَيْنَ أصحاب العَمَل.

يقتضي أن يترافق هذا الأمر مع تعزيز الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لاسيَّما لجهة تَطوير الخطة الإستراتيجيَّة للصندوق المُمتَدَّة من العام 2019 إلى 2023 في إطار عمليَّة التخطيط الإستراتيجي التي بدأ تنفيذها في تشرين الثاني 2017 بِدَعم مِن المَشروع المُمَوَّل من الإتّحاد الأوروبي تحت عنوان "تعزيز الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي NSSF" في لبنان بما يُؤَمِّنُ مصلحة المَضمونين وأصحاب العمل ويبسط الإجراءات لكليهما، ويؤدّي إلى تعزيز عائدات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وترشيد النفقات ومراقبتها وتبسيط الإجراءات المعتمدة.

➢ في موضوع تفعيل دور المؤسّسة الوطنيّة للإستخدام

لقد أدّى دُخول الانترنت إلى كُلّ بَيتٍ وشَركة إلى الحَدّ مِن ظاهِرةِ غياب الاحتِكاكِ في سوقِ العَمَل (Market Friction) بفِعلِ تَواصُلِ الباحِثين عَن العَمَل بشكلٍ فعّال معَ أربابِ الشرِكات.

في المُقابِل، يُواجِهُ العُمّال والمُستَخدَمون والمُوَظّفون مُشكِلَةً أُخرى تَتَمَثّل في غِيابِ التَدريبِ التِّقَني الذي يَسمحُ لَهُمْ بمُواكبةِ مُتَطلّباتِ العَصرِ وبِتَبديلِ الوَظائف بَيْنَ القِطاعاتِ عِندما يَدخُلُ القِطاع الذي يَعمَلون بِهِ مَرحَلَةَ الرُّكودِ أو التَراجُعِ لصالِحِ قِطاعاتٍ جديدة وَمِهَنٍ ناشِئة.

مِن هُنا، يَبرُزُ دَورُ المُؤَسَّسَة الوَطَنيّة لِلاستِخدام التي يَجبُ دَعمُها لِتَكونَ مَركَزاً للتَدريبِ المِهَني المُتَواصل.

➢ في موضوع تَحسين مُستَوى التَعليم الرَّسمي والخاص

عَبَثاً نَتَطلَّع إلى زيادةِ الإنتاج في الاقتِصاد الحَقيقي مِن غَيرِ الاستِثمار بِفَعاليّة في نَوعيّةِ التَربية والتَعليم وفي جُودَتِهِما. في هذا السياق، يُفتَرَضُ تَطويرُ المَدرَسة الرَّسميَّة والجامِعة اللّبنانية ومَعاهِد التَّعليم المِهَني والتِّقَني وتحديثُ مَناهِجِها وتَوزيعُ فروعِها في مُختَلِف المَناطق اللّبنانية، دونَ إغفالِ ضَرورة لَجمِ الجُزءِ غَيرِ المُنتِج وغَيرِ الفَعّال مِنَ الكُلفةِ المُتَرَتّبة على الدَّولةِ مِن جَرّاءِ ذَلِك.

يَقتَضي المُباشَرة بِرعايَة قِطاع التَعليم الخاص ودَعمِهِ باعتِبارِهِ قِطاعاً حَيَويّاً وَمُنتِجاً، يَضُمُّ عَدَداً كَبيراً من الطلّابِ ويُؤَمِّنُ فُرَص العَمَل لِعَشَرات الآلاف مِنَ المُعَلِّمين والعامِلين في هذا القِطاع، على أن يَكون هَذا الدَّعم عِبرَ آليَّة تَحفظ المَدرَسَة

وتَحـــــدُّ مِـــــن زيـــــادةِ الأعبـــــاء علـــــى أوليـــــاءِ الأُمـــــور، وتُـــؤَمِّـــــــن الإستِقـــــــرار والعَيْـــــش الكَـــريـــــم لكـــافَّـــــــةِ العـــامِلـيـــــــن فـــــي هـــــــذا القِطـــــاع.

مُلحَق رقم 1 : لائِحة بالقوانين المُحَفِّزة للاقتِصاد، المُقتَرح إقرارُها أو تعديلُها

لقَد أصبَحَت الإصلاحات الاقتِصاديَّة والماليَّة ضَروريَّة جِدّاً لا بَلْ حاجَة مُلِحّة أكثَرَ مِن أيِّ وَقتٍ مَضى، وَذَلِكَ لِمواجَهَة المَخاطِر الناتِجَة عَن تَوأمَةِ العَجز في الميزان التِّجاري وفي حِسابات الماليَّة العامَّة Twin Deficit، وعَن تَراجُعِ النُموّ في الناتِج المُحتَمَل Potential Output Growth.

وعلى هَذِهِ الإصلاحات أن تَتَضَمَّنَ إجراءات فَوريَّة وقَصيرة الأمَد تُعيدُ الإعتِبار إلى مَعايير الكَفاءَة والجَدارة والإنتاجيَّة، وتَسمَحُ بإشراكِ القِطاع الخاص في تَحَمُّلِ المَسؤوليَّة ضِمنَ ضَوابِط رقابَة واضِحَة وشَفّافَة.

في ما يَلي، أبرَز هَذِهِ الإجراءات الفَوريَّة والقَصيرة الأمَد، المُفَصَّلَة في الصَفحات 19 إلى 33، والتي تَحَدَّدَت ضِمنَ إطار أهداف أساسيَّة جَرى التفاهُم حَولَها (مراجَعَة صَفحَة 17 و18).

1- إقرار مَجموعَةٍ مِن القوانين والمراسيم المُحَفِّزة للاقتِصاد:

- قانون مُكافَحَة الفَساد.
- المراسيم التطبيقية لقانون الشَراكة بَيْنَ القِطاعين العام والخاص PPP .
- قانون المُعامَلات الإلكترونيَّة والبَيانات ذات الطابِع الشَخصي.
- قانون تَسهيل تَحويل شَركات الأشخاص والمؤَسَّسات الفَرديَّة إلى شَركات مساهِمة بِشَرط عَدَم التَخفيف مِن ضمانات الدائنين لاسيَّما الدَوْلَة والضَمان الاجتِماعي.
- قانون السَماح للشَركات المُغفَلَة SAL بإصدار أسهُم تَفضيليَّة Preferred Shares.
- قانون لشَركاتِ التَوظيف الخاص، مَوضوعُها الاستِثمار في الأدوات الماليَّة.
- قانون يَهدفُ إلى الحَدِّ مِن المُخالفات على الأملاك البَحريَّة والنَهريَّة والبَريَّة.
- قوانين تَهدفُ إلى تشجيع المؤَسَّسات الخاصّة إجراء عُقود عَمَل مع أُجَراء جُدُد بِشَكلٍ لا يَمسّ بالضمانات الاجتِماعيَّة للأُجَراء.

- قوانين تَرمي إلى تَأمين التَغطيَة الصحيَّة الشامِلَة وقانون حمايَة الشيخوخَة.
- قانون الإيجار التَمَلُّكي Leasing.
- تَعديلاتٌ على قانون الإيجارات وإنشاء صُندوق الدَعم.
- قانون إنشاء وَحَدات السياسات والتَخطيط .
- قانون إنشاء وَحَدات المعلوماتيَّة في الوِزارات والإدارات.
- قانون الحُكومة الإلكترونيَّة e.government .
- التَشَدُّد في تَطبيقِ القَوانين العائِدة لشَرِكاتِ الأوف شور وشَرِكاتِ الهولدينغ.

2- تعديل أحكام بَعض القوانين الخاصّة بالشَرِكات

3- إنجاز تَطبيق خُطَّة الكَهرَباء التي كان قَد أقرَّها مَجلِس الوزراء

4- إعادة تَفعيل النَشاط السِياحي (حَملات إعلانيَّة عالميَّة، تَسيير رِحلات جويَّة إلى بلدان الانتِشار،...)

5- إستكمال الإجراءات القانونيَّة اللازمَة لقِطاع النَفط والغاز

. قانون ضَريبَة الدَّخل على الشَرِكات النَفطيَّة وقِطاع النَفط بشَكلٍ عام

. قانون نِظام الصُندوق السيادي Sovereign Wealth Fund

6- الدَفع باتّجاهِ تَطبيق حِزمَةٍ مِن الإجراءات التَنفيذيَّة لِتَفعيل قِطاعِ الإتّصالات (صفحة 23)

7- قوانين ومراسيم وقرارات لِتَطوير قِطاع النَقل في لبنان:

. إقرار سياسة عامَّة للنَقل العام

. شَبَكة الطُرُقات، وشَبَكة قِطارات، وشَبَكة نَقل بَحري

. تَنظيم النَقل العام وخاصَّةً الفانات والباصات

. إلزام البلديّات في المُدن والبَلدات الكُبرى بإنشاء مواقِف عامَّة للسيّارات

. تفعيل النَقل الجَويّ

8- إجراءات تتعلَّق بتفعيل الإدارة وبالسياسات الماليَّة وبحِسابات الماليَّة العامّة

. إطـلاقُ الحكومـة الإلكتـرونيَّـة e.government بَعـدَ إقـرارِ القـانـون الخـاص بـذلِـكَ
. قـوانيـن قَطـعِ الحِسـاب وحِسـابِ المُهِمَّـة
. إقـرارُ المـوازنـة العـامـة ضمـن المهـل المحدّدة قانوناً
. تَحسيـنُ فعـاليَّـة جِبـايَـة الضَّرائِب والرُّسـوم

9- **إجـراءات تَتَعلَّـق ببَرنـامَـج النَفَقـات الاستِثماريَّـة العـامَّـة** Public Invest program PIP، **وبمُحارَبَـة الفَقـر، وبخَدَمـات ضَروريَّـة للحِمايَـة الاجتِماعـيَّـة.**

10- **تَطبيـقُ أُسُـس إعـلان مُـنَظَّـمَـة العَمَـل الدوليَّـة بشـأن العَدالـة الإجتِماعيـة مِـن أجـل عَولَمَـة عادِلَـة والـذي اعتَمَدَتْـهُ المُـنَظَّـمَـة بالإجمـاع فـي 10 حزيـران 2008 وتطويـر قـانونَي العمـل والضمـان الإجتمـاعي وتعمـيم الضـمان الإجتمـاعي ونشـر مظلـة الحمايـة الإجتماعيـة التـي يُـؤَمِّـنها علـى أكبـر قـدر ممكـن مِـن القطاعـات والشرائـح الإقتصاديـة.**

11- **إقـرارُ إجـراءات ضريبيّـة مُحفِّـزَة لأصـحاب العمـل الـذين يقـدمون لأجـرائهم تقـديمات إجتماعيـة تَفـوق تِلـكَ المَنصـوص عَنها في قانونَي العَمَـل والضَمان الإجتماعي.**

12- **إقـرارُ معـايير واضِحـة لِتَصـحيح الأجـور بِشَكـلٍ دَوري، ورَفـعُ الحَـدِّ الأدنـى للأجـور وَفـقَ مؤَشِّـراتٍ ثابِتـة ومعـايير دوليَّـة تضـع حَـدّاً للخِـلاف بَيْـنَ كـلٍّ مِـن أصحـاب العَمَـل والعُمّال.**

Evolution of LEBANON GDP & GPD

Assumptions : No CIP + No reforms + Increase ↗ 1% p.a. in Public Deficit / GDP

I- Baseline Scenario

in billion

	Realized			Projected					Average Growth 5Ys
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
Real GDP Growth	*+ 0.2%*	*+ 1.7%*	*+ 1.7%*	*+ 1.7%*	*+ 1.8%*	*+ 2.2%*	*+ 2.6%*	*+ 2.9%*	***+ 2.2%***
Deflator Rate Growth	*+ 2.7%*	*+ 1.5%*	*+ 2.2%*	*+ 2.5%*	*+ 3.3%*	*+ 2.5%*	*+ 2.2%*	*+ 2.1%*	***+ 2.5%***
Nominal GDP Growth	**+ 2.9%**	**+ 3.2%**	**+ 3.9%**	**+ 4.2%**	**+ 5.1%**	**+ 4.7%**	**+ 4.8%**	**+ 5%**	**+ 4.7%**
Consumer Price Index (CPI)	- 3.8%	- 0.8%	+ 4.5%	+ 4.3%	+ 4.3%	+ 3%	+ 2.5%	+ 2.5%	**+ 3.3%**
Gross Domestic Product (GDP)	**$ 49.9**	**$ 51.5**	**$ 53.5**	**$ 55.7**	**$ 58.6**	**$ 61.3**	**$ 64.2**	**$ 67.4**	**+ 4.7%** ⚠
Gross Public Debt (GPD)	$ 70.3	$ 74.9	$ 79.5	$ 84.8	$ 90.4	$ 96.9	$ 104.3	$ 112.8	+ 7.2%

Source : ABL + CAS جَمعيّة مَصارِف لبنان ومُديريَّة الإحصاء المَركَزي

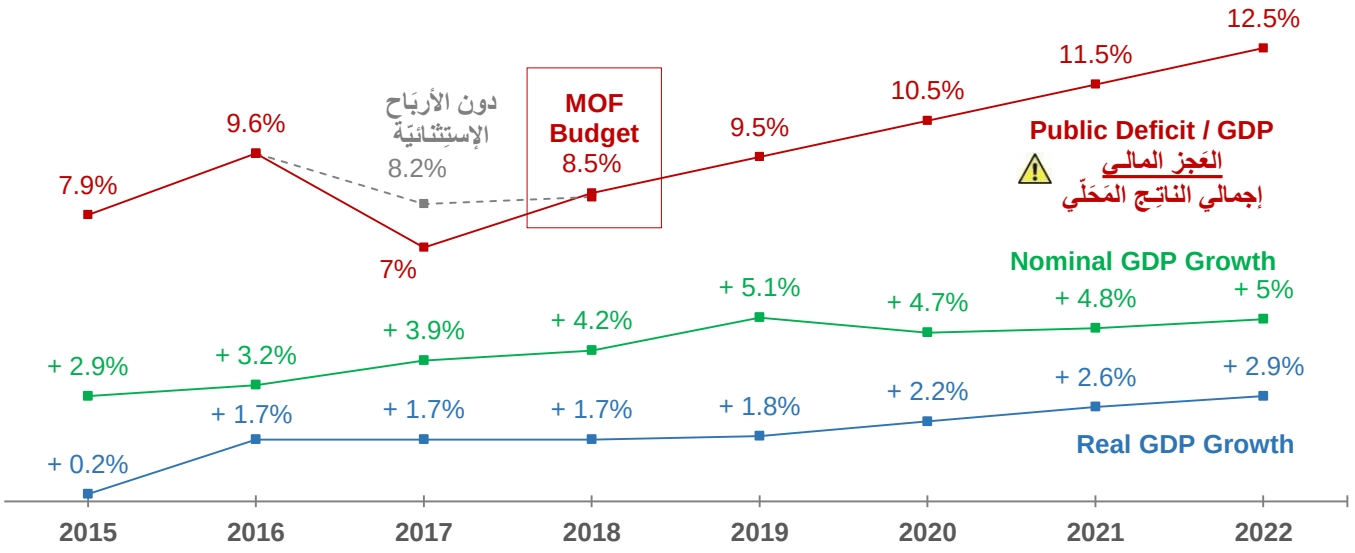

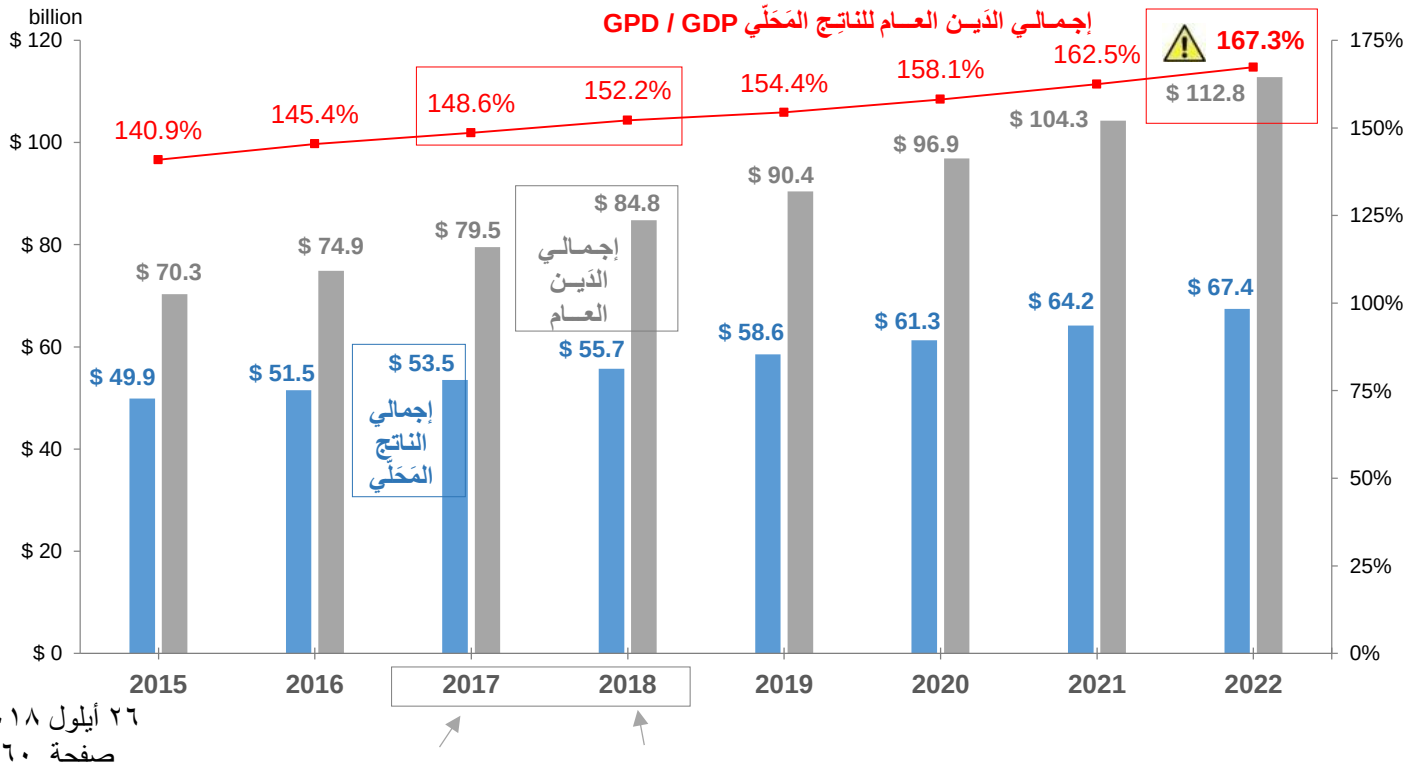

Evolution of LEBANON GDP & GPD

Assumptions : CIP + Reforms + Decrease ↘ 1% p.a. in Public Deficit / GDP

II- Realistic Scenario *in billion*	Realized			Projected					Average Growth 5Ys
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
Real GDP Growth	*+ 0.2%*	*+ 1.7%*	*+ 1.7%*	*+ 1.7%*	*+ 1.8%*	*+ 2.2%*	*+ 2.6%*	*+ 2.9%*	***+ 2.2%***
Deflator Rate Growth	*+ 2.7%*	*+ 1.5%*	*+ 2.2%*	*+ 2.4%*	*+ 3.3%*	*+ 2.3%*	*+ 2.2%*	*+ 2.1%*	***+ 2.5%***
Growth from CIP + Reforms	-	-	-	*+ 1%*	*+ 1.5%*	*+ 1.5%*	*+ 2%*	*+ 2%*	***+ 1.6%***
Nominal GDP Growth	**+ 2.9%**	**+ 3.2%**	**+ 3.9%**	**+ 5.1%**	**+ 6.6%**	**+ 6%**	**+ 6.8%**	**+ 7%**	**+ 6.3%**
Consumer Price Index (CPI)	- 3.8%	- 0.8%	+ 4.5%	+ 4.3%	+ 4.3%	+ 3%	+ 2.5%	+ 2.5%	**+ 3.3%**
Gross Domestic Product (GDP)	**$ 49.9**	**$ 51.5**	**$ 53.5**	**$ 56.2**	**$ 60**	**$ 63.6**	**$ 67.9**	**$ 72.6**	**+ 6.3%**
Gross Public Debt (GPD)	$ 70.3	$ 74.9	$ 79.5	$ 85	$ 90.4	$ 96.3	$ 101.8	$ 106.8	**+ 6.1%**

Source : ABL + CAS جَمعيّـة مَصارِف لبنان ومُديـريَّـة الإحصاء المَركَزي

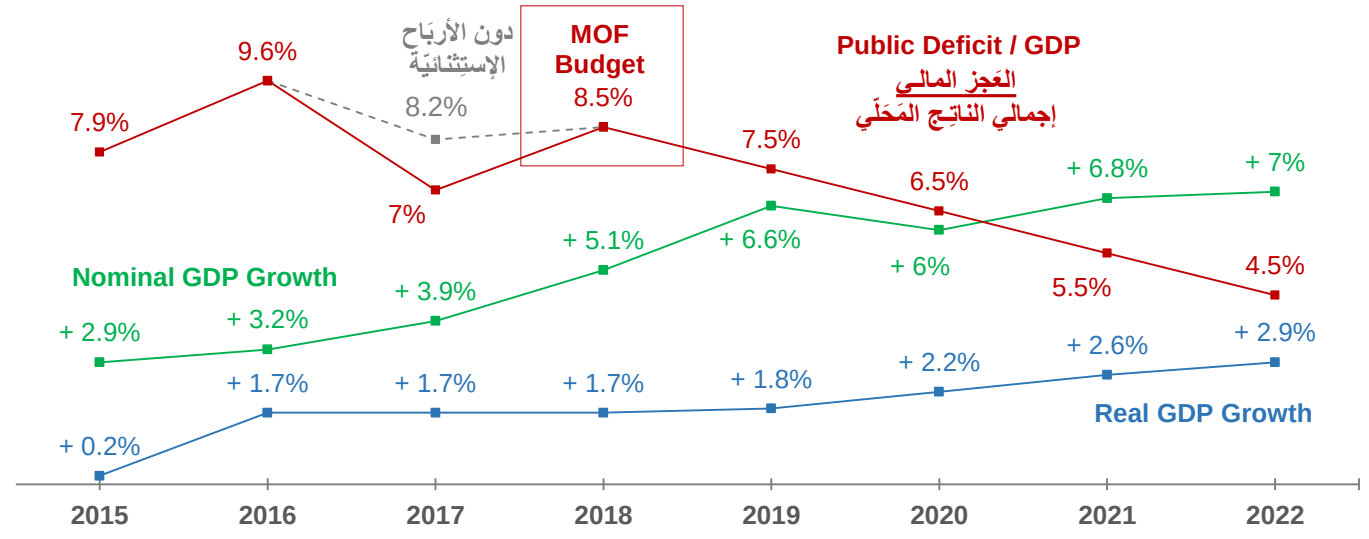

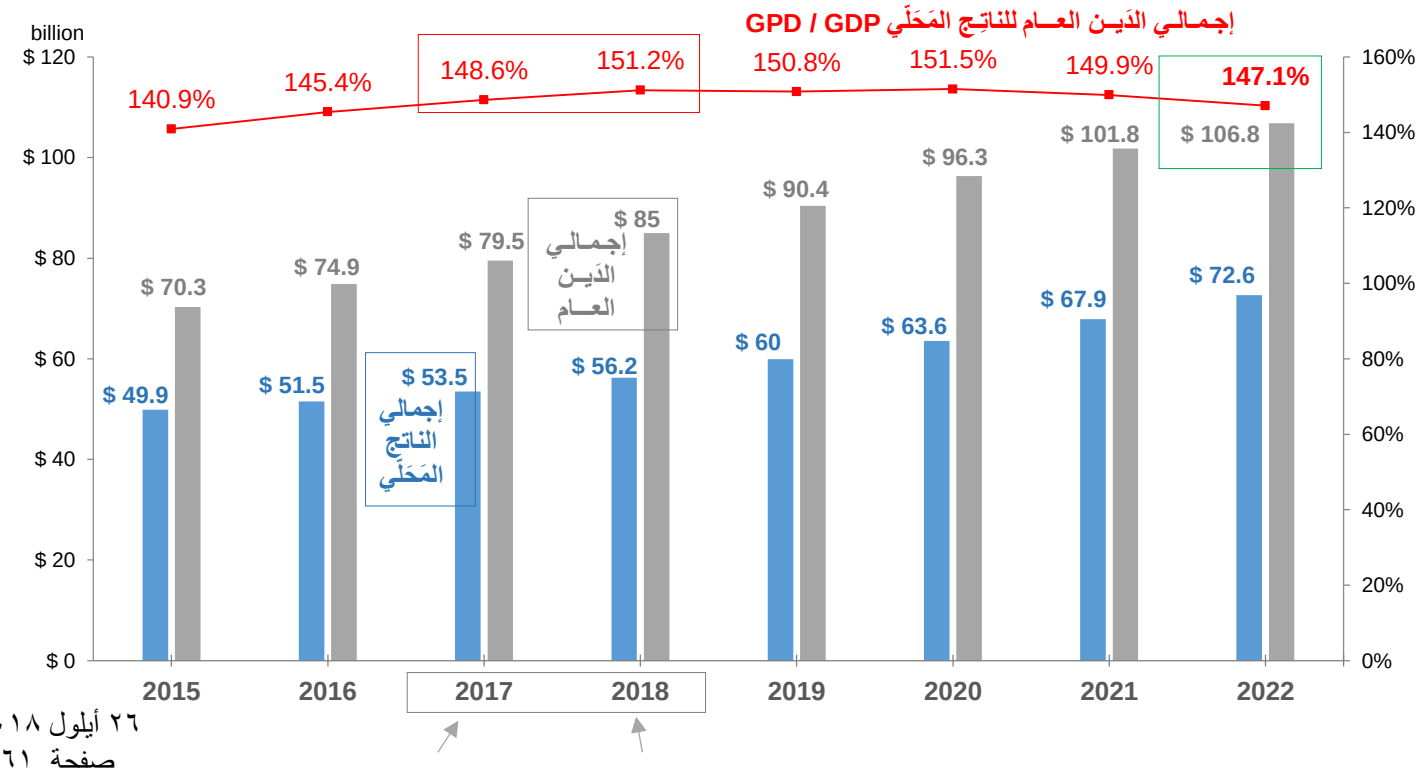

Evolution of LEBANON GDP & GPD

Assumptions : CIP + Reforms + Decrease ↘ 1% p.a. in Public Deficit / GDP

III- Optimistic Scenario *in billion*	Realized			Projected					Average Growth 5Ys
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
Real GDP Growth	*+ 0.2%*	*+ 1.7%*	*+ 1.7%*	*+ 1.7%*	*+ 1.8%*	*+ 2.2%*	*+ 2.6%*	*+ 2.9%*	***+ 2.2%***
Deflator Rate Growth	*+ 3.2%*	*+ 1.5%*	*+ 2.2%*	*+ 2.4%*	*+ 3.4%*	*+ 2.3%*	*+ 2.2%*	*+ 2.0%*	***+ 2.5%***
Growth from CIP + Reforms	-	-	-	*+ 1%*	*+ 2%*	*+ 2%*	*+ 2.5%*	*+ 2.5%*	***+ 2%***
Nominal GDP Growth	**+ 3.4%**	**+ 3.2%**	**+ 3.9%**	**+ 5.1%**	**+ 7.2%**	**+ 6.5%**	**+ 7.3%**	**+ 7.4%**	**+ 6.7%**
Consumer Price Index (CPI)	- 3.8%	- 0.8%	+ 4.5%	+ 4.3%	+ 4.3%	+ 3%	+ 2.5%	+ 2.5%	**+ 3.3%**
Gross Domestic Product (GDP)	**$ 49.9**	**$ 51.5**	**$ 53.5**	**$ 56.2**	**$ 60.3**	**$ 64.2**	**$ 68.9**	**$ 74**	**+ 6.7%**
Gross Public Debt (GPD)	$ 70.3	$ 74.9	$ 79.5	$ 85	$ 90.5	$ 96.4	$ 101.9	$ 107	+ 6.1%

Source : ABL + CAS جَمعيّـة مَصارِف لبنان ومُديـريَّـة الإحصاء المَركَزي

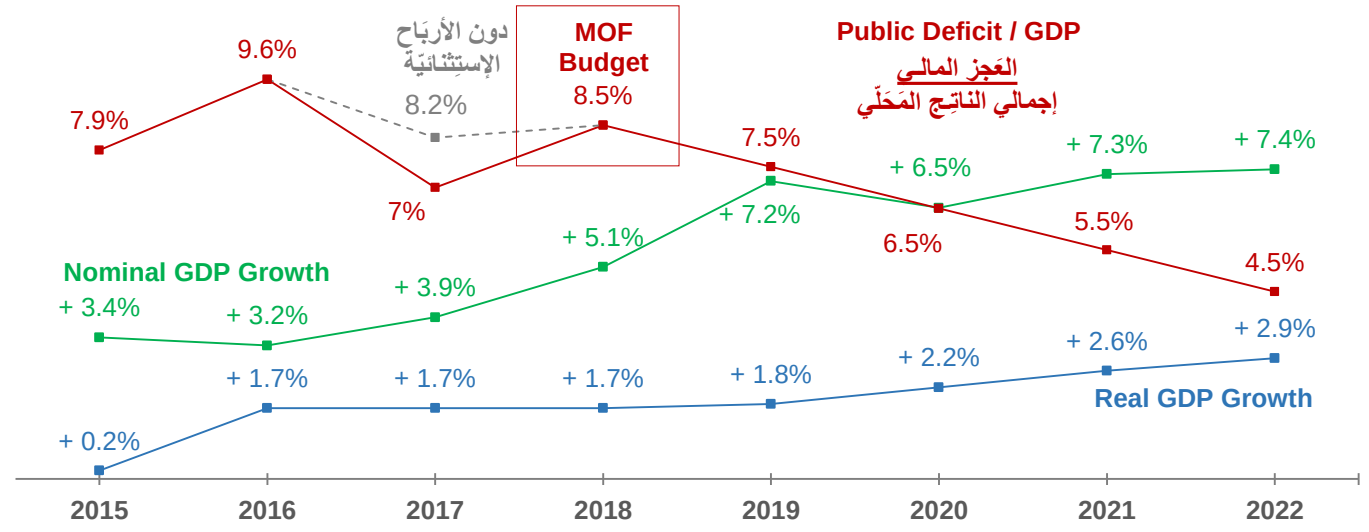

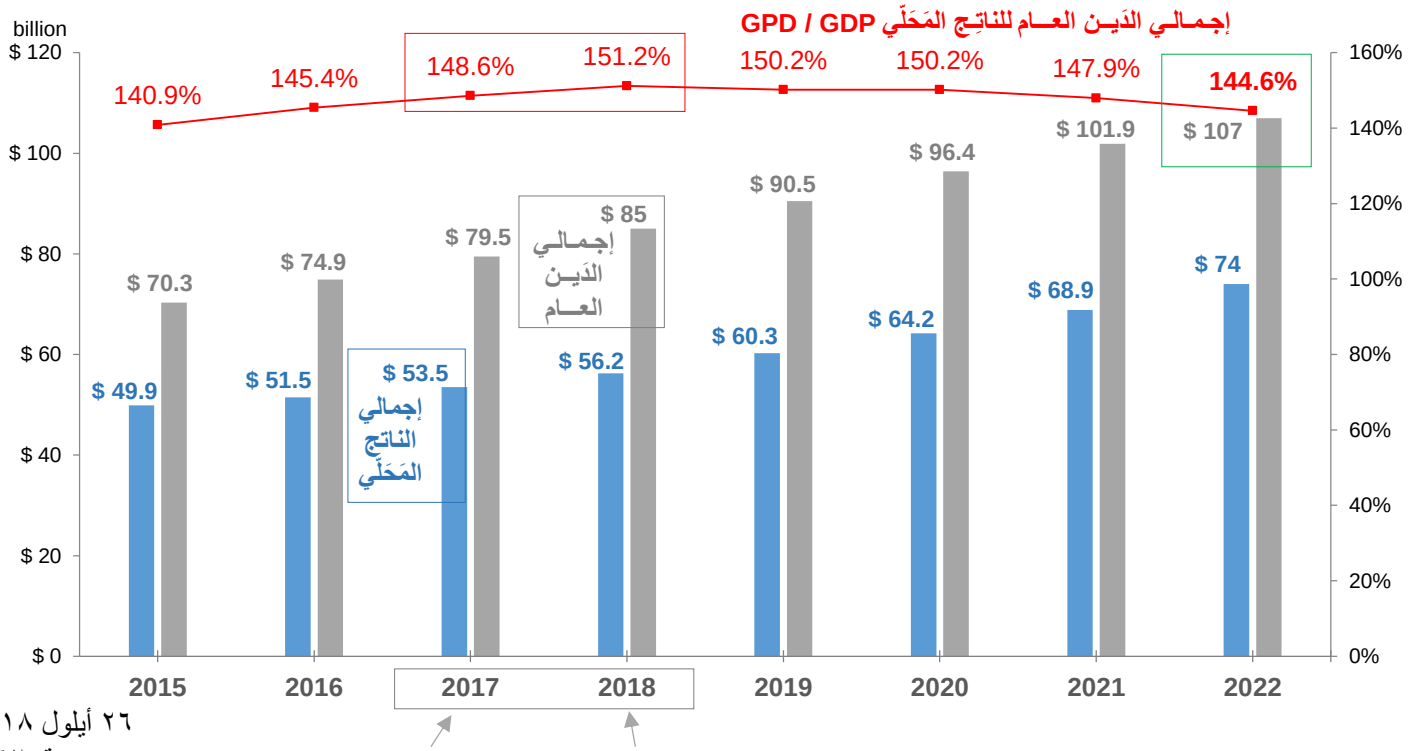

Nominal GDP Growth / Real GDP Growth in Lebanon

نِسبَـة النُمُـوّ الاقتِصادي الحَقيـقـي / نِسبَـة النُمُـوّ الاقتصادي الإسمـي في لُبنـان

Source : CAS & IMF

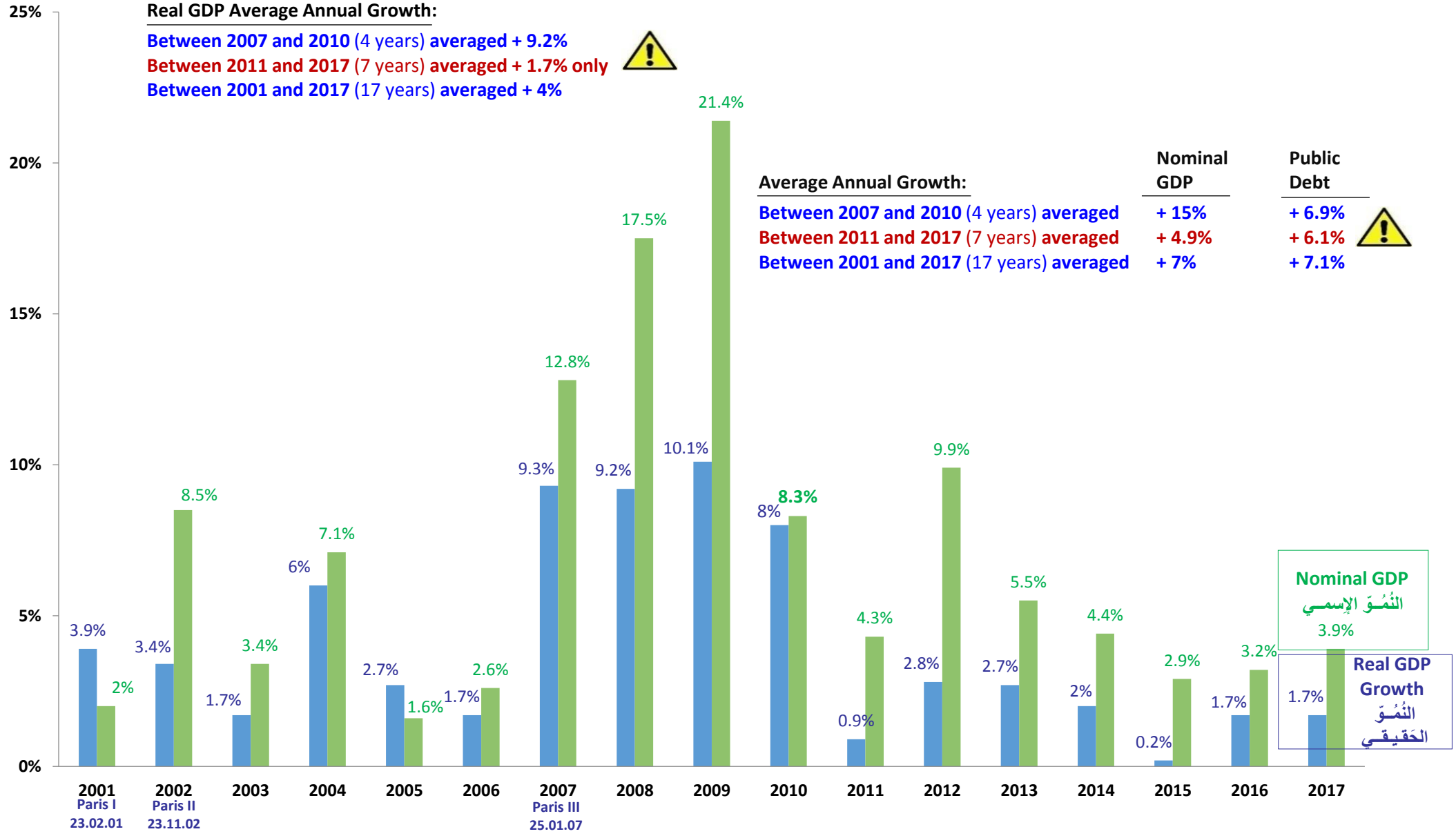

Central Government Revenues (% of GDP) in 2015

نِسبَـة تَطَـوّر مُجمَـل ايـرادات الـدَولَـة لإجمالي الناتِج المَحَلّي

Source : Worldbank

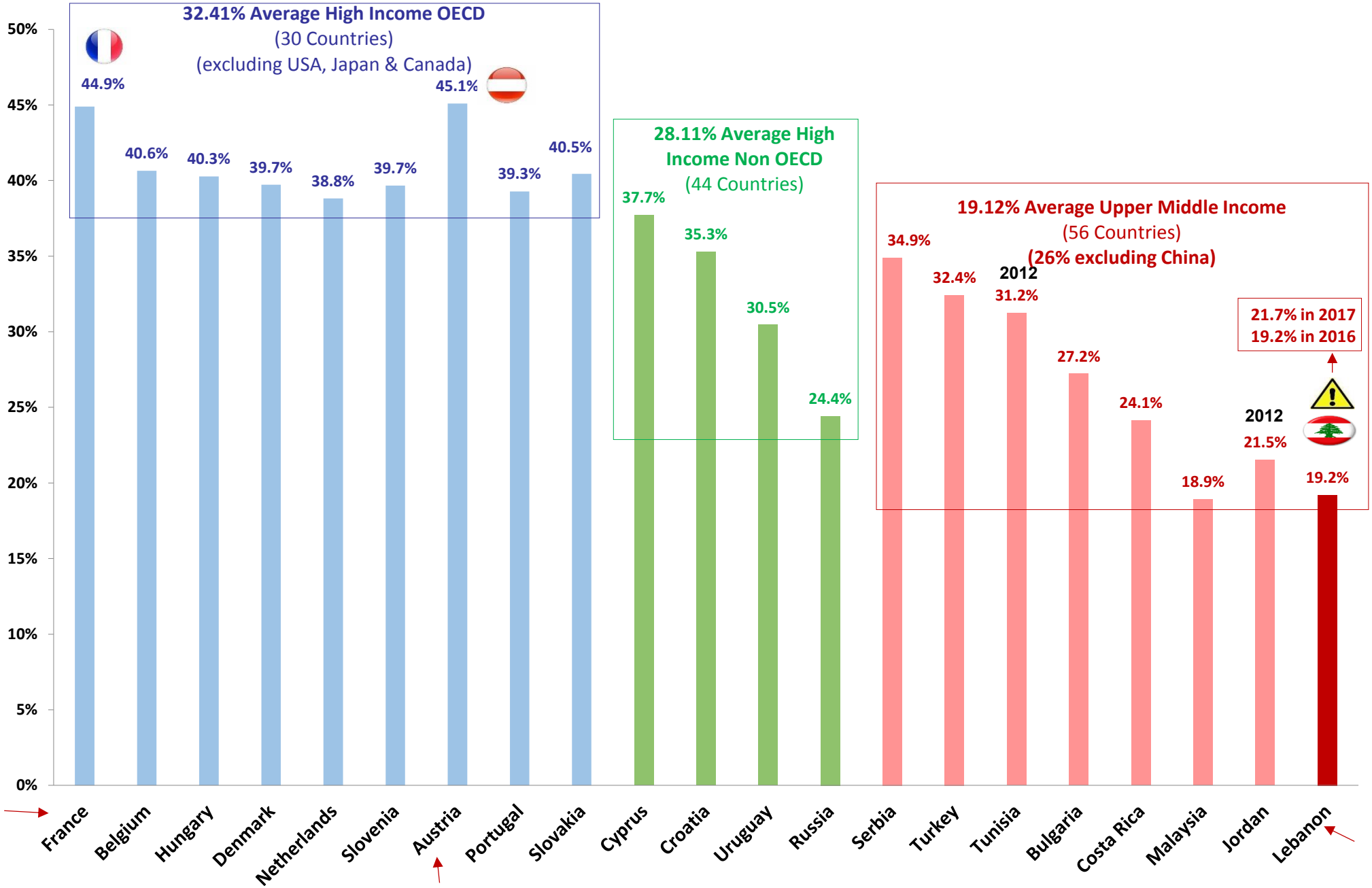

Goods Exported from Lebanon & Goods Imported to Lebanon

مَجمـوع السِلَـع المُصَدَّرَة مِن لُبنـان و المستَورَدَة الى لُبنـان

Source : Customs + Worldbank

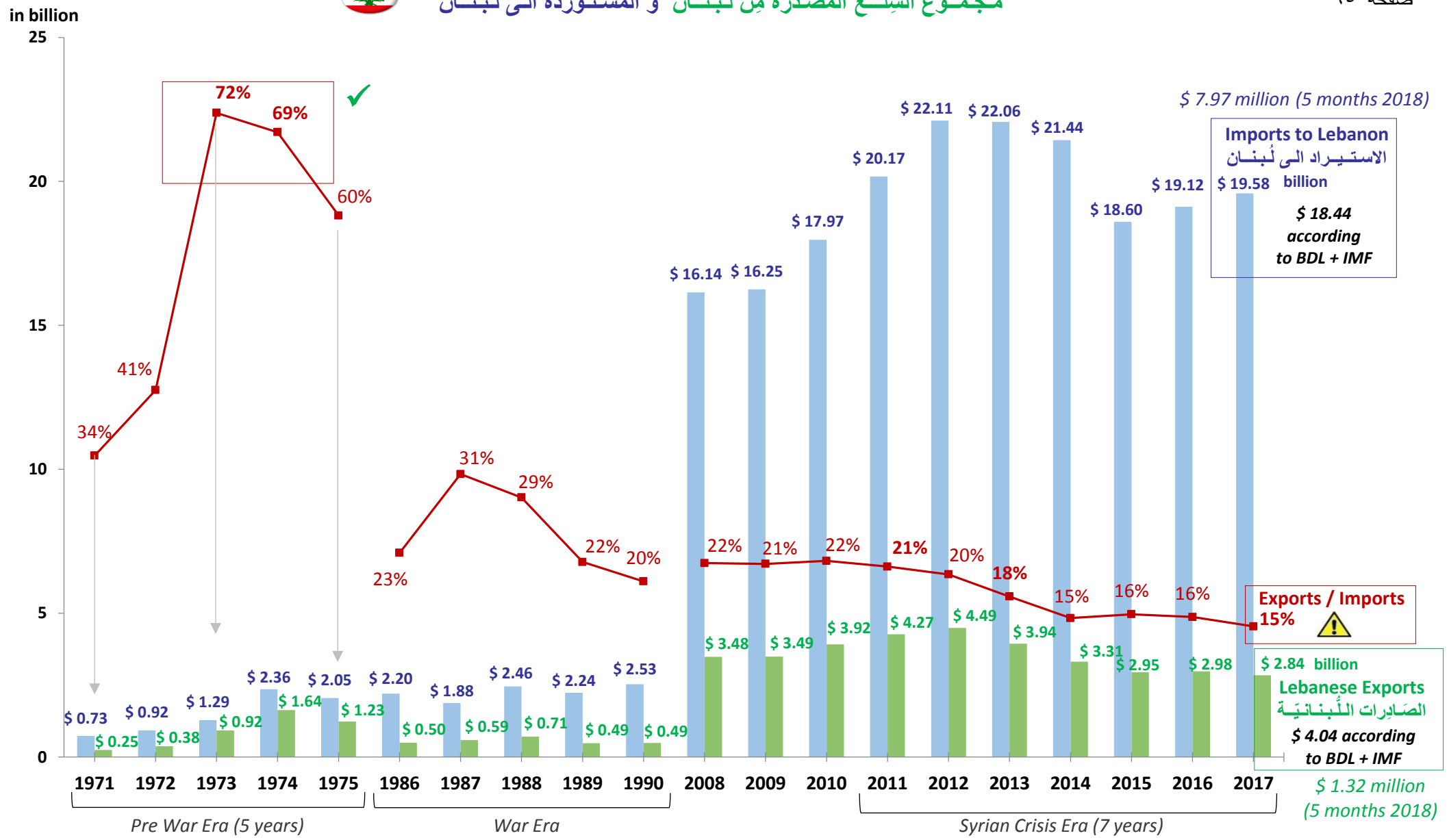

According to IMF & BDL, the Exports / Imports ratio will increase from 15% to 22% in 2017, after the here below adjustments :

. transferring the *Freight and Insurance fees* from Goods Imported (- $ 1.47) to Services (+ $ 1.47),

. adding (+ $ 0.33) to the value of Goods Imported, representing Repair on Goods ($ 0.01) and Goods entering the economic territory ($ 0.32),

. adding (+ $ 1.20) to the value of Goods Exported, representing Repair on Goods ($ 0.02), Goods leaving the economic territory ($ 1.05) & Goods procured in ports by carriers ($ 0.13).